وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الانسانية والإجتماعية– قسم العلوم الإجتماعية–

شعبة علم الإجتماع

عنوان المذكرة:

المواصفات الفيزيقية للمساكن في الأحياء الجماعية وأثرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية

دراسة ميدانية بحي 90 سكن ترقوي مدعم

بالمنطقة الغربية – بسكرة–

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:

قرباز أميرة

إشراف الأستاذ:

أ.د. قاسمي شوقي

السنة الدراسية: 2020/2019

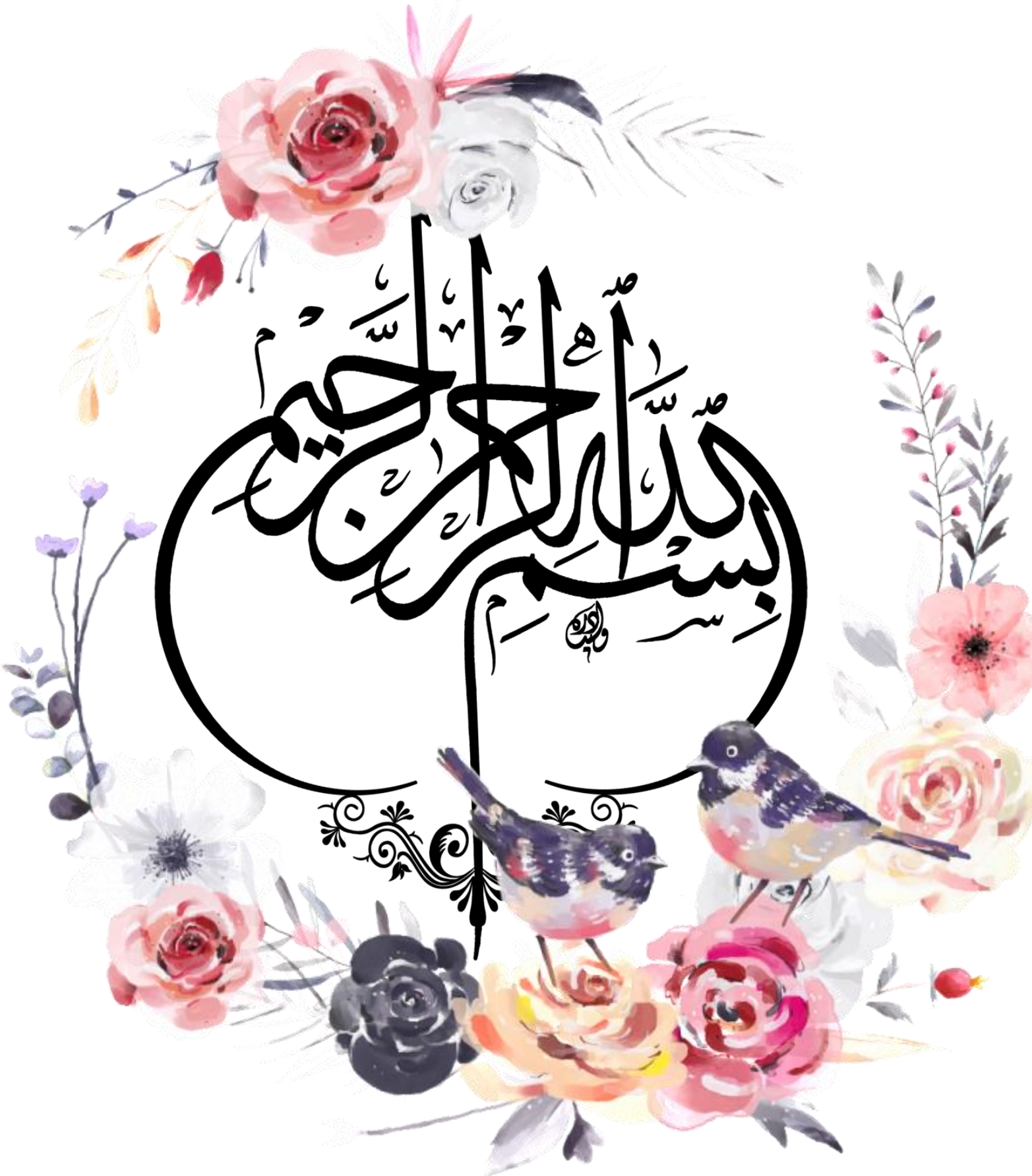
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

أود أن أهدي هذا العمل الى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله وكان يدفعني قدما نحو الأمام، إلى مصدر قوتي، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام والدي

إلى التي وهبت نفسها لنا وصبرت على كل شيء، إلى التي رعتني وكانت سندي في الشدائد، ودعائها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لأدخل على قلبهما شيئا من السعادة

إلى أخي اسلام وأخواتي هالة وأماني وأشواق الذين تقاسموا معي عبء الحياة

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور قاسمي شوقي الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن المعرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاجتماعية وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

قال الله تعالى: « إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ . . . » الآية 11 من سورة الرعد

كما لا أنسى صغار العائلة كارمن آلاء الرحمان ونضال عبد الرحمان وحورية سيلين

امتنى اني جعلتكم اليوم فخورين بي

الطالبة: قرباز أميرة

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يشكر الناس لم يشكر الله» صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد ان سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور قاسمي شوقي الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام وإستكمال هذا العمل

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاجتماعية كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى وزالدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني في عبادك الصالحين

الطالبة: قرباز أميرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

عنوان العنصر	رقم الصفحة
البسملة	-
إهداء	-
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة عامة	أ - ب
الفصل الأول: الفصل التمهيدي	06
الإشكالية	06
1) الفرضيات	07
2) أسباب البحث	07
3) أهمية البحث	07
4) أهداف الدراسة	08
5)الدراسات السابقة	08
الفصل الثاني: المواصفات الفيزيقية للسكن الإجتماعي	13
مقدمة الفصل	13
1) تعريف السكن	13
1)-1- التصميم	15
1)-1-1- تعريف التصميم العمراني	16
1)-1-2-تعريف التصميم المعماري	16
1)-2- الأحياء السكنية	16
1) السكن الجماعي	17
2)-1- تعريف السكن الجماعي	17
2)-2- ولادة السكن الجماعي	17
2)-3- أنواع السكن الجماعي في الجزائر	18
2)-3-1-المناطق السكنية الحضرية الجديدة	18
2)-3-2-السكن الاجتماعي (L. Social)	18
2)-3-2-2- مميزاته	19
2)-3-2-2- شروط الحصول عليه	19
2)-3-3-السكن الاجتماعي التساهمي (LSP)	20
2)-3-3-1- مميزاته	21
2)-3-3-2- شروط الحصول عليه	21
2)-3-4-السكن عن طريق بيع الاجار (Location-vente)	22
2)-3-4-1- مميزاته	22
2)-3-4-2- شروط الحصول عليه	22
2)-3-5-السكن الترقوي	23
2)-3-6-السكن الترقوي المدعم	23

فهرس المحتويات

2)-3-6-1- شروط الحصول عليه	23
3)مواصفات السكن الجماعي	24
3)-1- الحاجات الفيزيائية للمسكن	24
3)-2- التقسيم الداخلي للمسكن وحجم الأسرة	25
3)-3- عناصر المسكن	27
3)-4- مساحة المسكن	28
خاتمة الفصل	29
الفصل الثالث: أثر جودة الحياة الحضرية للمساكن الجماعية للأسرة الجزائرية	30
مقدمة الفصل	30
1)مفهوم ونشأة وتطور جودة الحياة الحضرية	30
1)-1- مفهوم جودة الحياة	30
1)-2- نشأة وتطور جودة الحياة	30
1)-3- جودة الحياة الحضرية	32
2) دراسة سوسيولوجيا للأسرة الجزائرية ومتطلبات السكن	33
2)-1- مفهوم الاسرة	33
2)-1-1-مكونات الاسرة الجزائرية	35
2)-1-2-متطلباتها	35
2)-2- العلاقات السكنية الاجتماعية	36
2)-2-1-العلاقات داخل المسكن	36
2)-2-1-1-العلاقات داخل الأسرة الممتدة	36
2)-2-1-2-القرابة والعلاقات الاجتماعية	37
2)-2-1-3- الجيرة والعلاقات الاجتماعية	37
2)-2-1-4- علاقة الجيرة في الإسلام	38
3) أثر المسكن على جودة الحياة الاسرية	39
3)-1- المسكن مطلب ضروري للأسرة	39
3)-2- العلاقة بين المستعمل والمجال	40
3)-3- سلامة الاسرة داخل المسكن	42
3)-3-1-أسس سلامة الأسرة في المسكن	43
خاتمة الفصل	45
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	46
أولا: مجالات الدراسة	46
1) المجال المكاني	46
2) المجال البشري	46
3) المجال الزمني للدراسة	47
ثانيا: منهج الدراسة	47

فهرس المحتويات

ثالثا: أدوات جمع البيانات	48
1.الملاحظة البسيطة	48
2.أداة الاستبيان	49
رابعا:عينة الدراسة	50
الفصل الخامس: عرض الدراسة الاستطلاعية والنظرة التصورية للعمل الميداني	51
النظرة التصورية	51
1) السكن الترقوي	51
2) السكن التساهمي	53
2)-1- دوافع اختيار صيغة السكن الاجتماعي التساهمي	53
خاتمة	61
قائمة المراجع والمصادر	63
الاستبيان	-
الملخص	

مقدمة عامة

مقدمة:

تعد جودة الحياة اليوم أحد المفاهيم المركزية في حقل الكثير من الدراسات الاجتماعية لا سيما الغربية منها على وجه التحديد، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بات يدرج ضمن معجم المصطلحات العلمية، أين استخدم للتعبير عن الحياة الهانئة، وذلك جراء ارتباط معانيه ودلالته بمختلف مجالات الحياة الإنسانية، بما فيها الحياة الحضرية، التي تشكل لوحدها في عالم اليوم الفضاء الأكبر احتضانا لمختلف أشكال التفاعل الإنساني والعلاقات الاجتماعية، فضلا عما تشهده من ارتفاع منسوب والضغوط الحياتية المختلفة بها، الأمر الذي يجعل الحياة الإنسانية غاية في التعقيد والإثارة النفسية والاجتماعية، وحلبة للصراع الطبقي والتنافر العرقي... إلخ.

هذه المعطيات، جعلت هذا المفهوم أيضا وثيق الصلة بحقلي المدينة والعمران وتخصصه علم الاجتماع الحضري تحديدا، ما جعل البحث فيه مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للكثير من المنتسبين لهذا التخصص على وجه التحديد، الذين سارعوا لطرقه من خلال العديد من المواضيع الفرعية المنضوية تحت راية هذا التخصص، والتي يعد قطاع السكن أحدها، باعتبار أنه الفضاء القابل لتجسيد معاني جودة الحياة الحضرية فيه، لا سيما بعد أن طرأت على معانيه الكثير من التغيرات والتطورات، والتي نقلته من مجرد كونه مكان يأوي إليه الإنسان من أجل تلبية حاجاته الأساسية في مختلف المجالات والنشاطات كأكل والشرب والنوم، إلى فضاء ترتسم فيه كل صور المتعة والراحة، وسبب ذلك يعود إلى ما شهدته من تنوع وتغير وإبداع في مواصفات المسكن وأدواره ومكانته في الأحياء العامة والأحياء الجماعية.

هذا التوسع في مجال الاهتمام بمفهوم جودة الحياة السكنية الذي أشرنا إليه، لا نجد له نفس الحضور على مستوى العالم النامي اليوم، وذلك على المستويين الأكاديمي والعملي، حيث ما زال الاهتمام به والدعوة إلى البحث فيه تتراوح عند أبسط مستوياتها، الأمر الذي يجعل من كل تناول علمي في هذا المجال على بساطته، يعد نوعا من الإسهام الذي من شأنه تقديم إضافة هامة لهذا الموضوع. كما هو عليه الحال مع ما نسعى إلى تناوله في هذا الموضوع، الذي قادتنا عملية البحث فيه والتعمق في تفاصيله إلى التوصل إلى تقسيمه إلى شطرين أساسيين، أحدهما نظري ويتكون من أربعة (04) نظريات مقسمين إلى قسمين:

أول قسم جاء فيه:

- الفصل الأول وعنون بـ: الاقتراب النظري المواصفات الفيزيقية للأحياء الجماعية وأثرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية، وتضمن إشكالية العمل وفرضياته، إلى جانب أسباب البحث وأهميته وأهدافه، وكذا الدراسات السابقة.
- أما الفصل الثاني يتحدث عن المواصفات الفيزيقية للسكن الجماعي، وجاء بمضمونه مفهوم السكن وأنواعه كما ذكرنا أهم المواصفات الداخلية التي تميزه مع خاصيته.
- الفصل الثالث سيكون عن أثر جودة الحياة الحضري للمساكن الجماعية للأسرة الجزائرية.

بينما القسم الثاني، فيتضمن فصلين:

- الفصل الرابع للإجراءات المنهجية للدارسة الميدانية.
- الفصل الخامس تحدث عن عرض الدراسة الإستطلاعية والنظرة التصورية لموضوع الدراسة.

الفصل الأول: الفصل التمهيدي

الإشكالية:

يعد السكن أحد المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية، فهو موطن الأسرة الأصلي، والوعاء الفيزيائي الحافظ لخصوصيتها من أعين المتطفلين، ويوفر لها الاستقرار والسكينة، الأمر الذي جعله يحظى باهتمام واسع من قبل المهندسين المعماريين عبر ربوع العالم، والذين تنافسوا في تطوير تصاميمه الفنية ومواصفاته التقنية، بما يتناسب للمتطلبات الأساسية للحياة الأسرية، ويسهم في إشباع حاجياتها المتعددة والمتنوعة، لا سيما بعد الإخفاق الذريع الذي عرفه إنتاجهم بعد الحرب العالمية الثانية، فيما أصطلح عليه آنذاك بأزمة الهندسة المعمارية الثانية.

حدود الاهتمام بموضوع السكن لم تتوقف عند هذا الحد، بل امتدت أيضا إلى الدول والحكومات في مختلف أنحاء العالم، والتي سارعت إلى أبداء كل الحرص على إشباع هذه المتطلبات، وذلك عبر تخصيص برامج عملاقة واستثمارات ضخمة لإنجاز العدد الكافي من الوحدات السكنية لأفرادها، بما ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على حياتهم. كما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر، والتي سعت جاهدة منذ مطلع عشرية السبعينات من القرن الماضي، إلى احتواء أزمة السكن التي تفجرت بها ومحاولة التحكم في مفاصلها، وذلك من خلال إطلاقها لبرامج ضخمة على مراحل زمنية مختلفة، شكل السكن الجماعي بصيغه المختلفة عمادها الأساسي. هادفة من وراء ذلك إلى توفير حياة لائقة للأسر الجزائرية، وهو أمر على قدر أهميته إلا أنه حصر جوانب الاهتمام في حدود التكفل بالجوانب الكمية للموضوع فقط، مغفلة تماما لأي تكفل بالجوانب النوعية للحياة الإنسانية، حيث ظلت معايير ومواصفات السكن الفيزيقية خارج دائرة الاهتمام، وهي التي تلعب دوراً مهما وحيويا في التأثير على جودة الحياة الأسرية داخل وحداتهم السكنية. وذلك من خلال تحديد العناصر الداخلية للأحياء وشكل تقسيم الغرف، ومدى قيمة المساحة الإجمالية التي تتطلبها الأسرة الجزائرية، وكيفية اشغال واستعمال الأفراد والأسر والجماعات لفضائهم السكني، ولعل ما يترجم ذلك فعليا في أحد جوانبه السالفة الذكر فقط، هو أن المساكن التي يقل عدد حجراتها عن الثلاث غرف، مثلت ثلثي (3/2) مساكن الحظيرة العقارية، حسب نتائج الإحصاءات الثالثة الأولى في تاريخ الجزائر. أما التي يزيد عدد غرفها عن هذا الحد، فرغم التحسن الطارئ على نسبتها من إحصاء إلى أخرى، إلا أنه ظل ضعيف جدا في أخر المطاف.

هذه المعطيات دفعتنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما تأثير المواصفات الفيزيقية للمساكن في الأحياء الجماعية على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية؟

1) **الفرضيات:**

1. التخصيص الوظيفي للمساكن الجماعية عامل توتر داخلي للأفراد الأسرة.
2. القرب الفيزيقي للمساكن في الأحياء الجماعية تسبب في ضياع قيم الخصوصية الأسرية.

2) **أسباب البحث:**

وتتلخص في مجموعة العوامل الآتية:

- التعرف على المواصفات الفيزيقية للمساكن.
- الاطلاع على نوعية تصاميم المساكن في الأحياء الجماعية.
- كثرة الحديث عن الأشكال والمواصفات الفيزيقية الجديدة والحديثة للمساكن، وخاصة المساكن المتواجدة في الأحياء الجماعية.
- استكشاف مدى تأثير جودة الحياة الحضرية على المساكن الجماعية للأسر الجزائرية.
- تحديد متطلبات السكن والتعرف على سوسيولوجية الأسرة الجزائرية.

3) أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تعد محاولة جادة لمقاربة أحد الجوانب الهامة في حياة الأسرة الجزائرية، وهو الجانب المتصل بنوعية الفضاء أو الإطار المعيشي الذي تقطن فيه، وهو الأمر الذي ظل مغفلا كثيرا من قبل الدراسات الاجتماعية عموما والسوسيولوجية خصوصا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنها تمكننا من تقريب بعض المفاهيم والاصطلاحات العمرانية إلى حقل الدراسات السوسيولوجية، خاصة ما تعلق منها بمعرفة التفاصيل الخاصة من ناحية نوعية التصميم المناسب للأسر الجزائرية.

4) أهداف الدراسة:

لأن لكل عمل غاية ولكل بحث أو دراسة أهداف ومرامي تبغي الوصول إليها، فإن دراستنا هذه لا تشد عن هذه القاعدة، فهي تطمح إلى:

- التعرف على المفاهيم العامة حول المواصفات الفيزيقية للسكن الاجتماعي التعرف على المفاهيم العامة حول المواصفات الفيزيقية للسكن الاجتماعي.
- الاطلاع على تشكيل ومواصفات الداخلية للسكن وتأثيره على أفراد الأسر خاصة وعلى المحيط الحضري بصفة خاصة.
- رصد نوعية الحياة الاجتماعية داخل هذه الفضاءات.

5) الدراسات السابقة:

لقد اتخذ الباحثون من الدراسات للمساكن موضوعنا للدراسات العديدة والمتنوعة، سواء كانت نظرية أم ميدانية وذلك من خلال التطرق على السكن الاجتماعي والمواصفات الفيزيقية، وما يخص جانب المسكان، ولأن دراستنا تهتم بالمواصفات الفيزيقية للمساكن في الأحياء الجماعية وأثرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية، فقد اقتصر البحث عن تناول الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع تعكس موضوع دراستنا.

- **الدراسة الأولى:**

دراسة للمياء بولجمر حول السكن الاجتماعي التساهمي في ولاية قسنطينة، عام 2006/2005. والتي ركزت في دراستها حول مشاريع السكن الاجتماعي التساهمي لولاية قسنطينة، ويعمل على إنجازها العديد من المرقين العقاريين، وقد أطرحت الباحثة عدة تساؤلات للدراسة على النحو التالي:

- فيما تتمثل سياسة الدعم في قطاع السكن؟ وما هي أشكاله؟ وإلى من وجه؟
- كيف يعرف السكن الاجتماعي التساهمي (خصائصه، أشكاله وأهدافه)؟
- من هم الفاعلون في إنتاجه والمستفيدون منه؟ وما هي الإجراءات المتبعة لتجسيد مشروع سكن اجتماعي تساهمي؟
- ما هو واقع هذه البرامج بولاية قسنطينة؟ وما هي خصائص الحضيرة السكنية الناتجة؟

- ما هو الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان وما مدى تجاوبهم مع هذا الشكل الجديد؟
- ما مدى توافق كلفة المسكن مع الإمكانيات الاقتصادية للمستفيد؟ وهل تعرف العملية مضاربة عقارية؟
- هل هذه الصيغة لها فعالية في إنعاش قطاع السكن وتنشيط الترقية العقارية؟

أما دوافع لاختيارنا لهذه الدراسة فكانت كالتالي:

كثر الحديث عن الأشكال الجديدة للسكن الاجتماعي، خاصة منها السكن الاجتماعي التساهمي الذي استقطب عددا كبيرا من المهتمين، سواء كانوا من المواطنين أو المتعاملين العقاريين، لإمكانية امتلاك مساكن ترقويه يشرف على إنجازها مرقون عقاريون بأسعار معقولة والاستفادة من دعم الدولة، كما أن العملية تعتمد على مساهمة الجميع على خلاف الصيغ الأخرى، إذ تسمح بمشاركة: الدولة، المواطن، المرقي العقاري والبنوك.

أما بالنسبة للأهداف التي سعت إليها للدراسة مثل هذا الموضوع كانت من أجل التعريف بصيغة السكن الاجتماعي التساهمي. وتحديد آثار تطبيقه في الميدان مجالية، اجتماعية وغيرهما، وكذا مدى فعاليته في تحقيق الأهداف المسطرة. ثم توصلت إلى نتائج والإجابة على تساؤلاتها.

بعد أن أحدثت الجزائر القطيعة مع النظام القديم وإعادة النظر في سياستها السكنية المنتهجة التي كانت تجعل الدولة تتحكم في إنتاجه وتضمن للعرض العمومي احتكار شبه كلي، ليتم بعد ذلك إدخال رؤية جديدة تتخلص في إحلال فكرة الدولة المنظم محل الدولة المتعامل والمحتكر، واعتماد سياسة جديدة تعتمد على دعم الإنتاج السكني بتنويع، الأطراف المشاركة في البناء التمويل والتسيير وكذا عروض السكن.

في الأخير لقد اثبت الميدان أن هذه الصيغ تشكل حل مستقبلي لإشكالية السكن، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تعرقل حسن سيرها، فقد أنتجت مجالا عمرانيا منظما وخلقت ثقافة جديدة لدى المواطن تدفعه إلى الاهتمام بمجاله ونظافته بالتعاون مع الأخرين، إذا يمكن القول إن الجزائر أطلقت رهانا كبيرا بإرادة قوية على الأزمة بإنتاج سكنات بأسعار معقولة ونوعية أفضل موجهة للتمليك لصالح الفئة المتوسطة والتكفل الدائم بالفئة المحرومة، ففضلا

عن كون السكن حاجة و وظيفة اجتماعية فهو من العوامل الاقتصادية التي تساهم في خلق الوظائف، امتصاص البطالة وضمان التوازن الاجتماعي.

- **الدراسة الثانية:**

دراسة د.م/ أيمن محمد مصطفي يوسف حول قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة، وركزت دراستها حول مؤشرات جودة الحياة ودورها في دفع عجلة تنمية المجتمعات العمرانية، وركزت أيضا على دور المجتمع للقيام بدور فعال في تقييم التنمية العمرانية بمعني أن يتحول المجتمع من مجرد مستفيد ليحصل على منتج إلى مجتمع فعال ومتخذ قرار في كل مراحل التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والبيئية.

فكانت لدراستها أهمية كبيرة من ناحيتين، الناحية العلمية وذلك بوضع أسلوب لقياس تنمية المجتمعات العمرانية ، من خلال مؤشرات لتحقيق جودة الحياة، أما الناحية العملية، تمت بحجم الاستثمارات الكبير الموجه إلى إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، وضرورة وجود

أسلوب علمي لتوجيه قرارات التنمية العمرانية في مسارها الصحيح لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد الاقتصادية الموجهة لها، والاستفادة من الإيجابيات لهذه التجربة وتلافي السلبيات في التجارب المستقبلية بما ينعكس على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة، وبالتالي تحقيق أقصى عائد ممكن للاقتصاد القومي. ولتقييم تجربتها ومعالجة إشكاليتها، وقد طرحت الباحثة سؤالا رئيسيا للدراسة على النحو التالي:

- أيمكن استخدام مؤشرات جودة الحياة لإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة؟

وقد توصلت من خلال دراستها الى نتائج وقامت بالتوصيات المتمثلة في قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة، المؤشر يوفر معلومة كمية أو نوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية، وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط تحقق أهداف تحسين جودة الحياة.

- مؤشرات المجتمع يجب أن تنبع من داخله وترسم الصورة الحقيقية له، لا أن تفرض عليه من الخارج .
- أهداف تنمية المدينة يجب أن تتفق وتتكامل مع الأهداف الإقليمية والقومية.
- أهداف تنمية المدينة تنقسم الي أهداف عامة تشترك فيها معظم المدن وأهداف خاصة تمثل الطبيعة الخاصة الكل مدينة وطبيعة المجتمع في.
- لا يمكن أن تتبني جهة واحدة عملية بناء المؤشرات ولكن يجب اندماج كافة شركاء التنمية عملية بناءها المؤشرات وتطوير.
- زيادة الوعي والثقافة بقضايا المجتمع يزيد من تبني عملية بناء المؤشرات لقياس التنمية ومشاركة كافة الأطراف للمساهمة في دفع عجلة التنمية.
- يجب تمثيل كافة شركاء التنمية في تحديد الأهداف الخاصة للمجتمع وكذلك في تحليل القضايا الخاصة بهم وترتيب الأولويات بناء علي الأهمية النسبية للقضايا.

إن فكرة وجود استراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع المدن غير واردة إطلاقا. فالاختلاف والتباين بين المدن هو حقيقة واقعة، وهذا الاختلاف يحتم وجود فرق في تصميم الاستراتيجيات الحضرية لكي تعمل بكفاءة وفاعلية. وينبع هذا الاختلاف من كون إستراتيجية أي مدينة إنما هي وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الإقليمية التي تصاغ من منطلق خاص بالهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مدينة حسب ظروفها، وبالتالي فإن هذه الأهداف تختلف من مكان إلى آخر كما يختلف ترتيب أهميتها تبعا لخطورة المشكلات التي تواجه كل مدينة على حدة، وحتى في حال تطابق الأهداف والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأكثر من مدينة، فإن الهيكل العمراني لهذه المدن سوف يختلف عن بعضها البعض نظرا لارتباطه بالعديد من الخصائص الطبوغرافية والجيولوجية والجغرافية والمساحة والسكان ...إلخ ، لكل من هذه المدن مما يتطلب معالجة خاصة من خلال استراتيجية مستقلة لكل مدينة بذاتها ومؤشرات جودة الحياة هي التي ترسم الصورة المتكاملة لهذه المدينة وتحدد مدى التقدم المحرز في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي.

❖ **الدراسة الثالثة:**

دراسة جعجو محفوظ حول تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى، وأخص حالة مدينة سطيف، سنة 2015/2014. والذي يندرج موضوعه على الدراسة ضمن الأعمال العلمية الجديرة بالاهتمام والهادفة الى محاولة الوقوف على التباينات القائمة في مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف التي فرضتها مختلف التحولات المجالية وكذا السياسات العمرانية الطارئة على نسيجها العمراني عبر فترات زمنيو مختلفة.

وعليه يتطلب الأمر تقييم أولي لجودة الحياة عبر مختلف القطعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف باستخدام مسطرة جودة الحياة بوصلة جودة الحياة التي تشمل مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والبنى الأساسية والخدمات والتي تندرج ضمنها مجموعة من المؤشرات تسند إليها أوزان نسبية بواسطتها تتم عملية تقييم جودة الحياة بالمجال الحضري. فكان تساؤله الرئيسي الذي طرحه من اجل الدراسة: فكيف يمكن تقييم جودة الحياة من خلال مختلف المتغيرات في ظل التحولات المجالية بمدينة سطيف؟

ومن خلال هذه الإشكالية المطروحة وضع بعض الفرضيات من اجل الدراسة، والمتمثلة في استخدام مجموعة المتغيرات ومؤشرات وملاءمتها مع خصوصيات مدينة سطيف طبقا للتحولات المجالية في تقييم جودة الحياة عبر قطاعاتها الحضرية.

وقد توصل من خلال دراسته الى جملة من النتائج مكنته من معرفة واقع مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف، وكذا تحديد الأسباب التي أدت الى تدني أو تحسين مستوى نوعية الحياة عبر قطاعاتها الحضرية، ومن ثم قام باقتراح جملة من التوصيات والحلول التي من شأنها الحد من شدة الفوارق في مستوى جودة الحياة التي يحظى بها سكان القطاعات الحضرية لمدينة سطيف.

الفصل الثاني: المواصفات الفيزيقية للسكن الإجتماعي

مقدمة الفصل:

محتوى الفصل الثاني يهتم بتقديم المفاهيم والمعلومات النظرية من اجل التحكم في الموضوع عن جانب بالجوانب حرصا على أن تكون المعلومات المقدمة ضمن هذا السند النظري شاملة ومرتبطة مباشر، النظري وعليه سنتطرق الى أهم الكلمات المفتاحية، وإستعاب العناصر المكونة له، لفهمه جيدا المتعلقة بالموضوع التي تخص بحثنا والمتعلقة بالسكن الجماعي والتصميم المجال والفضاء الداخلي والمواصفات داخل المساكن الجماعية وشروطه ومميازته وأنواعه وتحديد المساحي الخاصة به.

1) تعريف السكن:

إن السكن أو ما يعرف بـ "السكنى" وتعني مجموعات كيفيات أشغال واستعمال الأفراد والأسر والجماعات لفضائهم السكني، كما تشير أيضا إلى الإطار الايكولوجي لحياة نوعما. كما يشير المسكن إلى مكان داخلي، مغلق ومغطى، أين تسكن بطريقة دائمة، بالإضافة أنه يعبر عن عدد من الأشكال البناءات المختلفة، وهو يعبر عن فضاء اجتماعي واسري كما نجد مرادفات عديدة لما قد يعنيه المسكن مع بعض الاختلاف في المعاني.[1]

يتميز السكن بعدة خصائص اقتصادية واجتماعية، إذ يعتبر البذرة الأساسية لادخار العائلات ذات الدخل المرتفع والمتوسط على السواء، حيث يسمح لهم بحجز مبالغ معتبرة وتخصيصها للاستثمار في مجال السكن الفردي والجماعي على السواء.

فالسكن بهذا المفهوم يعتبر من المجالات الواسعة للاستثمار لأنه يدري دخلا منتظما، وإذا كان السكن ثابت من حيث الحيز المكاني إلا أن موقعه يجعله ذو أهمية كبيرة بالنسبة للأماكن المكملة له كشبكة مواصلات، وتواجد المدارس وكذا الهياكل الخدماتية. وعليه فالسكن يعد أداة تنمية اقتصادية كلية ينبغي النظر إليه بوصفه مكملا للقطاعات الأخرى.

وهو يعتبر في المقام الأول محل مخصص للاستعمال السكني والذي اعتبره المهندسون في القرن العشرين آلة سكنية لتحقيق الاحتياجات وأداة ممدنة، كما يمكن اعتباره

[1]Serfaty Garzon P, Chez soi**, les territoires de l'intimité**, Armand colin, paris, 2003,P61.

كمنفعة تجارية قابلة لتبادل، ويعتبر أيضا منفعة استعمالية واستهلاكية، وذاك الأخير يساهم في رسم صورة للمدينة.[1]

كما أنه يعتبر المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه كما أن السكينة والاستقرار شرط ضروري للإنسان من أجل تجديد نشاطه وبالتالي يعطيه القدرة على مواجهة أعباء الحياة. ولما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان في شكل مغارة وتطور ليأخذ شكل الفخامة في أيامنا هذه.[2]

إن النظرة القديمة التي كان فيها المسكن مجرد مأوى لم يعد لها أي اعتبار في هذا العصر، بسبب طموحات الإنسان وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي. هذا التطور الحاصل في شكل المساكن جعل المهتمين يصفون أشكال هذه المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث ومدى توفيرها للراحة له، ومن هذه التصنيفات في الموسوعة العربية العالمية، حيث يطلق على هذه المساكن "السكن القياسي" هو سكن يحتوي على التهوية و التدفئة مما يساعد على البقاء في حالة جيدة ، كما يؤمن كل فرد من أفراد الأسرة له الشعور بالخصوصية والحرية والاستقلالية ، كما يجب أن يحتوى المسكن القياسي[3] على الماء البارد والساخن وجهاز معد خصيصا للتخلص من النفايات، بالإضافة إلى الإضاءة الكهربائية ليلا وضوء الشمس نهارا، أما المباني المهدمة والرديئة وغير الصحية أو المزدوجة تسمى دون القياسي.

ويمكن الإشارة في مجال السكن لما نوهت إليه[4] M. Eleb أنه من خلال التجربة الفرنسية في مجال السكن، قد عرف هذا الآخر تطورا ملحوظا، وهاما، ويتمثل هذا التطور في توفير الراحة والرفاهية داخل المنزل مع احترام المعايير الهندسية لذلك.

حيث تنطلق الباحثة من تساؤل جوهري وهو "مقابل التطورات المسجلة على مستوى مجتمعها، كيف تطور إنتاج السكن من خلال التطرق إلى بعض المواضيع المتعلقة بالفضاء ومجالات استعمالاته، وكذا تنظيم المنزل وعلاقاته بالفضاء الخارجي" وهذا للحفاظ على

---

[1]Serfaty Garzon P, Ibid, P61.

[2]الصادق مزهود، **أزمة السكن في ضوء المجال الحضري**، دار النور الهادف، الجزائر، 1995، ص99.

[3]رجاء طبارة مكي، **مقاربة نفسية إجتماعية للمجال السكني**، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص99.

[4]Cf, Eleb, M, Simon. Ph, **Le logement contemporain entre confort, désir et normes**, 1995-2012, MARDAGA, Paris, 2013.

جمالية المسكن وبالتالي جمالية المدينة، والذي يعتبر هدف من أهداف السياسة السكنية، إلا أن هذا منافي تماما لما هو واقع داخل مدننا، حيث أنه لازال نمط السكن هو نفسه منذ سنوات عديدة، وإن الهدف الأساسي للسياسة السكنية هو فقط عملية إسكان بكميات كبيرة، دون مراعاة الجانب الجمالي لذلك، وبالتالي عدم توفير الشروط اللازمة للراحة والترفيه. حيث يؤكده العديد من علماء الاجتماع والمهندسين المعماريين،[1] أن وجود نمط السكن نفسه متأثرا بالدرجة الأولى بالأزمة، "هذه الأزمة على حسب الباحثة **العربي مسعود** راجعة أساسا لنقص الحوار بين المهندس المعماري والمعني بالأمر الأساسي الذي هو الساكن، حيث أن الأخير يلجأ لإعادة تهيئة المسكن. "والسبب الوحيد هو أن نموذج المسكن المقدم له لا يناسبه ولا يتماشى إطلاقا مع ثقافته.

1)-1- التصميم:

"هو دراسة الطرق الاسس والتطبيقات الإجراءات المتبعة في التصميم، والاهتمام الأساسي لها يكون فيما هو التصميم؟ كيف يمكن تطبيقه؟ وهذا الاهتمام يحتوي على دراسة كيف يعمل المصممون وكيف يفكرون وكيفية وضع هيكل مناسب للعملية التصميمية وتطوير التطبيقات والتقنيات والاجراءات لطرق التصميم الجديدة والتفكير في الطبيعة والامتداد المعلومات التصميمية وتطبيقاتها عمى المشاكل التصميمية".[2]

"التصميم هو خطة لتوفر بيئة حضرية تتميز بمعالجات لمتطلبات المجتمع الحضري العمراني، الاقتصادية والجمالية وصهرها تدريجيا خلال امد طويل في نظام مادي متماسك وهذا التنظيم التدريجي لمدينة يمكن ان ينفذ وفق عملية تصميمية مستمرو ومرنة وحركية ديناميكية لكي يبقى التكوين العمراني على الدوام في مستوى حيث يتوافق مع الظروف الحياتية المتغيرة".[3]

حيث ينقسم التصميم الى قسمين: التصميم العمراني والتصميم المعماري.

---

[1] Messaoud Larbi S, **L'art de L'espace :du moi peau à la maison, Problème de congruence entre rêve etréalité**, Mémoire de l'obtention du diplôme de Magister en Architecture, Université Usto, 2011, P43

[2] رامي محمد الجبالي وعامر محمد خطاب، **التصميم الحضري**، سنة 2006، ص 15.

[3] علي الحيدري، **التصميم الحضري**، سنة 2002، ص20.

1)-1-1- تعريف التصميم العمراني:

حيث نطرح التصميم العمراني كمفهوم ومجال ومنظومة فعل ونتاج، لغير المتخصص والتثقف أو المسؤول، متخذا قرار أو متلق، لو نقول دون تحفظ انه "اشتراطات البناء والتحكم في العمران" وأنه "ضوابط وأسس البناء والمعمار والتنمية الواعية الملتزمة بالسياق الثقافي والعمراني والطبيعي" الأداة لتحقيق تمايز المجتمعات وتفردها من خلال تجسيد ثقافتها والتعبير عن خصوصيتها وملامحها (الظاهرة والكامنة) تلك المرتبطة بالمكان والمتغيرة بالزمان".[1]

1)-1-2- تعريف التصميم المعماري:

التصميم المعماري هو عملية عقلية منظمة نستطيع بها التعامل مع أنواع متعددة من المعلومات وادماجها في مجموعة واحدة من الافكار والانتهاء برؤية واضحة لتلك الافكار وعادة تظهر هذه الرؤية في شكل رسومات أو جدول زمني والتصميم يتضمن الطريقة والمنتج في نفس الوقت، يظهر التصميم المعماري في شكل رسومات والهدف منها التعبير عن أفكار المصمم وتصوراته عن المشروع أو المبنى المطلوب بنائه.

1)-2- الأحياء السكنية:

يعيش المجتمع الجزائري في بيئات سكنية متمايزة من التقليدية إلى الحديثة ومن الريفية إلى الحضرية، مطبقا فيها نظما وعادات اجتماعية تكونت وتطورت وتوارثت عبر الأجيال، بناء على الخبرات الإنسانية المتراكمة والإحساس الفطري بالاحتياج إلى التجمع وعوامل الحياة الاجتماعية، وكغيره من التجمعات الإنسانية، يحتاج مجتمعنا إلى توفير وسائل الحياة المادية والمعنوية لتحقيق اكتفائه الذاتي لضمان حياة الأفراد وتأمين حاجياتهم التي تشهد تزيدا بتطور المجتمع الإنساني، ولعل نوع المسكن وشكله والوظائف التي يقدمها تعد أهم حاجات الإنسان المتعلقة بالحياة اليومية ويحدد طبيعة العلاقات والتفاعل داخل المسكن وخارجه وكذا الحاجات الفيزيائية والنفسية التي يستجيب لها.

[1] أحمد محمد صالح الدين عوف، مقدمة في التصميم العمراني، ص 5.

1) السكن الجماعي:

يعد السكن الجماعي اليوم أحد أشهر الانماط السكنية التي وجدت طريقها الى الانتشار عبر مختلف ربوع العالم، كما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر والتي نجدها تعرف سيادة العديد من الصيغ منه غرار التساهمي، الترقوي...إلخ، كما سنقف عليه بالتفصيل فيما يلي:

2)-1- تعريف السكن الجماعي:

هو عبارة عن بناية جماعية تحتوي على عدة مساكن لها مدخل مشترك ومجالات مشتركة وهو يعتبر اقل تكلفة اقتصادية من السكن الفردي والنصف جماعي وهو عبارة عن عمارات.

2)-2- ولادة السكن الجماعي:

لقد نشأت فكرة السكن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى للتغلب على أزمة السكن التي عرفتها الدول الأوروبية عموما نتيجة الخراب الذي حدث في قطاع الإسكان، وبعد الحرب العالمية الثانية زادت هذه الدول في إنتاج هذا النمط من الإسكان نتيجة للفوائد الاقتصادية التي يقدمها، والمردود المرتفع بالمقارنة مع السكن الفردي حيث يوفر هذا النوع من البناء أراضي كثيرة تستعمل كفضاءات خضراء وتسهل نمط عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية والتجارية الكبرى بالمقابل لا يستغل الأراضي الزراعية.

برز هذا النمط من السكن في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي في الخمسينات وقد أنجز المستعمر بعض الأحياء في مدينة قسنطينة لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة الثوار والحد من الثورة.

وبعد الاستقلال مباشرة من اجل الحد من توسع الأحياء القصديرية، انتخذت الجزائر سياسة البناء في الارتفاع، ونظرا لعدم وجود إطارات جزائرية مختصة في بناء العمارات. أسندت مع مظم المشاريع الإسكانية إلى شركات أجنبية، حيث أصبحت ترتكز دراسة

أصحاب هذه المشاريع على الناحية التقنية والاقتصادية فقط لجلب الأرباح الكثيرة وتوفير أكبر وقت ممكن مع إهمال الجانب الاجتماعي والثقافي للسكان.[1]

2)-3- أنواع السكن الجماعي في الجزائر:

2)-3-1- المناطق السكنية الحضرية الجديدة:

بدأ العمل بهذه الوسيلة في الجزائر منذ 1975 لهدف التحكم في التوسع العمراني بالمستوطنات الحضرية من اجل توفير السكن لأعداد سكانية متزايدة، حيث تنشا بشكل اختياري عندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400 سكن فما فوق وبشكل إجباري عندما يتطلب المشروع المعماري إنشاء 1000 سكن فأكثر وقد شهدت أغلب المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة في الثلاثين سنة الأخيرة.

2)-3-2- السكن الاجتماعي (L. Social):

التعريف البسيط للسكن الاجتماعي هو كل سكن ممول من أموال الخزنة العمومية للدولة إلى الطبقة الفقيرة من الشعب، فهو مرتبط أساسا بالدخل المادي للأسرة التي لم تتمكن من إيجاد سكن لائق في ظل الأوضاع المالية للبلاد، كما يرتبط بثلاث معايير تعبر أو تدل على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الدولة وكذا المدخول الأسري وهي:

- يجسد السكن الاجتماعي من خلال تنمية خدمة الوظيفة الاجتماعية التي تتطلع إليها سياسة السكن في الجزائر.
- يستهدف هذا النوع من السكن الفئة ذات الدخل الضعيف والمتوسط ممن لا يمكنهم الحصول على سكن من دون دعم الدولة.
- دعم الدولة السكن الاجتماعي بصورة واضحة بنسبة 100 % أو جزئيا وهذا راجع إلى اختلاف السكن الاجتماعي.[2]

---

[1] محمد انور بوليف، اسماعيل تمرابت، **إنتاج السكن الجماعي بين الواقع ومبادئ التنمية المستدامة حالة المدينة الجديدة 01 و02 باتنة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ، جامعة أم البواقي، سنة 2012، ص9.

[2] نور الإيمان شايب، إيمان محلعين ، **دراسة نقدية للمنطقة السكنية الحضرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية الجديدة في إطار المشروع الحضري، سنة 2013، ص 24 .

2)-3-2-2- مميزاته:

يتميز السكن الاجتماعي بالخصائص التالية:

- يوجه السكن الاجتماعي إلى الطبقات الاجتماعية التي لا تسمح لهم مواردهم المالية من دفع إيجار مرتفع أو اقتناء مسكن.
- يخضع إلى نمطية معينة فيما يخص المساحة المسكونة "60 م^2 شقة بثلاث غرف"، يتميز الإيجار المتداول لهذا النوع من السكن بأسعار محددة منذ 1983.
- مبالغ التمويل من الصندوق الوطني للسكن.
- ارتفاع الطلب حيث يقدر بـ80%.
- سكن بعقد إيجار رمزي حيث يتم الدفع عبر مراحل.
- الاعتماد على ميزانية الدولة بقرار من السلطات العامة.
- يقوم ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) مع إدارة السكن والتجهيزات العمومية بتسيير ومتابعة كيفية تطبيق برامج السكن الاجتماعي.

2)-3-2-2- شروط الحصول عليه:

لا يستطيع لشخص أن يطلب منحه لسكن اجتماعي إذا كان:

- يملك عقار ذا استعمال سكني أو قطعة ارض صالحة للبناء أو محل تجاري أو أرضا زراعية تنتج لها مداخيل.
- استفاد من سكن اجتماعي أو تساهمي أو سكن ريفي أو سكن تم اقتناؤه في إطار البيع بالإيجار.
- استفاد من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء مسكن.
- الشخص الذي لا يقيم 5 سنوات على الأقل ببلدية إقامتها.
- إذا تجاوز دخله ودخل زوجته الشهري 24000 دج.
- إذا كان سن طالب السكن أقل من 21 سنة.[1]

[1] نور الإيمان شايب، إيمان محلعين ، **نفس المرجع السابق**، ص 24 .

2)-3-3- السكن الاجتماعي التساهمي (LSP):

هو سكن يتم انجازه أو شراءه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 308/94 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) في مجال الدعم المالي للأسر.

ويستهدف عرض السكن المدعوم، أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول ملكية المسكن دون هذه الإعانة من الدولة.

إذن فهذا النوع يرتكز أساسا على تركيبة مالية مشتركة بين المستفيد وإعانة الدولة من خلال الصندوق الوطني للسكن، باعتباره مؤسسة مكلفة بتمويل السكن ذو الطابع الاجتماعي التساهمي وهو السكن الذي ينجز عن طريق مرقي عقاري والتمويل يكون عن طريق المرقي، المستفيد والدولة بشروط محددة كما يلي:

❖ **المساهمة الشخصية:**

تكون مساهمة المستفيد فردية وهي متغيرة حسب الكلفة الحقيقية للسكن حيث لا تتعدى سعر تكلفته الحد الأقصى القانوني والمحدد بمليونين دينار جزائري، أي أربع مرات إعانة الدولة بما في ذلك أشغال التهيئة (الماء، الكهرباء، الصرف الصحي، التهيئة الخارجية...).

❖ **مساهمة الدولة:**

تتراوح هذه المساهمة ما بين 400000 و500000 د ج وهي مساعدة مباشرة بشكل نهائي، يمنحها الصندوق الوطني للسكن حسب سعر التنقيط الخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار المدخول الشهري للمستفيد زائد المدخول الشهري للزوج حسب الجدول التالي:

جدول رقم 01: يوضح مساهمة الدولة حسب المدخول الشهري للزوجين:

المستويات	الدخل الشهري للزوجين	الدعم المالي من طرف (LNC)
01	اقل او يساوي25000	500000 دج
02	اكبر من 25000 دج اقل من او يساوي 40000 دج	450000دج
03	اكبر من 40000 دج اقل من او يساوي 50000 دج	400000دج

المصدر: الصندوق الوطني للسكن

2)-3-3-1- مميزاته:

له عدة مميزات نذكرها كالتالي:

- يمكن شراؤه على المخطط وهذا بإتباع مراحل البناء بمراعاة رغبات المشتري.
- تقديم الإعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن CNL.
- أخذ قرض من البنك.
- إمكانية الدفع بالقسط.

2)-3-3-2- شروط الحصول عليه:

وضعت هذه الشروط من طرف الدولة من أجل المساعدة في حل أزمة السكن والمتمثلة فيما يلي:

- مستوى المداخيل لا يتجاوز ثلاث مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- أن يكون غير مالك لقطعة ارض أو مسكن.
- مدة تسديد القرض محددة ب 15 سنة.
- يجب أن تبلغ المساحة المادية للسكنات المدعومة أو التساهمية حوالي 70م^2.
- سن المستفيد لا يتجاوز 65 سنة.[1]

[1] محمد أنور بوليف، إسماعيل تمرا بت، **نفس مرجع سابق**، ص 15.

2)-3-4- السكن عن طريق بيع الاجار (Location-vente):

تمثل هذا النوع من السكن جزءا جديد من عرض السكن الذي تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 105/01 المؤرخ في 2001/04/23 المحدد لشروط وكيفيات الشراء في إطار بيع السكنات المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها وتعتبر عملية البيع بالإيجار للحصول على سكن مع اختيار مسبق لامتلاكه عند انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب.

ويستهدف هذا النوع من السكن الطبقات المتوسطة الدخل من المواطنين الذين لا يتعدى مستوى دخلهم خمس مرات الأجر المضمون وبالتالي يتعلق الأمر بالمواطنين لا سيما الإطارات المتوسطة، الذين لا يمكنهم الحصول على سكن الاجتماعي المخصص للمعوزين بالدرجة الأولى ولا على السكن الترقوي لارتفاع سعره هذا السكن يتم انجازه من طرف مرقي عقاري.

2)-3-4-1- مميزاته:

- يتكون كل برنامج عن طريق البيع بالإيجار على 50% من الشقق المتكونة من ثلاث غرف و50%من الشقق المتكونة من أربع غرف.
- يتم تحديد مساحة الشقة بـ70 م^2 فيما يخص الشقق ذات ثلاث غرف و85 م^2 فيما يخص الشقق ذات أربع غرف.
- تتكفل الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (AADL) بمجموع برامج سكن البيع بالإيجار.

2)-3-4-2- شروط الحصول عليه:

يمكن لكل شخص لا يمتلك أو لم يمتلك عقارا سكنيا، ولم يستفد من إعانة مالية من الدولة للبناء أو لشراء مسكن وله مدخول لا يتعدى خمس مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون (40000دج) أن يتحصل على سكن في إطار البيع بالايجار.[1]

[1] محمد أنور بوليف، إسماعيل تمرابت، **نفس مرجع سابق**، ص 18.

2)-3-5- السكن الترقوي:

من بين ما لجأت إليه الحكومة خلال السنوات الأخيرة هو الاعتماد على السكنات الترقوية قصد تحقيق المليون وحدة سكنية التي تضمنها المخطط الخماسي، حيث أن الهدف الرئيسي من الاعتماد على الترقوية العقارية هو تطوير الحظيرة العقارية الوطنية.
وبالعودة دائما إلى مصطلح الترقية العقارية المعتمد من قبل الحكومة فقد اهتمت ببناء العمارات والمجمعات العقارية للاستعمال السكني أساسا، ويمكن أن توجه هذه العمارات إلى تلبية حاجيات تخص العائلات وتكون موجهة للبيع أو الإيجار ويجب أن تدعم عمليات الترقية العقارية السكن من النوع الجماعي أو نصف جماعي، وتعتبر العمليات الترقوية عمليات تجارية.

كما يجب أن تدعم عمليات الترقية العقارية السكن من النوع الجماعي أو النصف جماعي خاصة في المناطق الحضرية، حيث تعتبر العمليات الترقوية عمليات تجارية كما أن الآليات الأخيرة التي أقرتها الحكومة بخصوص منح القروض العقارية بنسب فوائد منخفضة يعطي امتيازات للترقية العقارية إضافة إلى الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون المحدد للقواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية وتلك الامتيازات التي منحت للمرقيين العقاريين في إطار القانون دائما.

2)-3-6- السكن الترقوي المدعم:

السكن الترقوي المدعم هو سكن جديد ينجز من طرف مرقي عقاري وفقا لمعايير تقنية وشروط مالية محددة، موجه لفائدة مستفدين مؤهلين للحصول على إعانة من الدولة. وهذا النوع من السكن موجه لفائدة ذوي الدخل المتوسط والاستفادة منه ترتكز على مساهمة فردية، وقرض ميسر وإعانة مباشرة.

2)-3-6-1- شروط الحصول عليه:

لا يستفيد من السكن الترقوي المدعم كل من:

- يملك قطعة ارض مخصصة للبناء.
- يحوز على ملكية عقار مخصص للسكن.

- من استفاد من سكن عمومي إيجاري أو سكن اجتماعي تساهمي أو ويفي أو سكن في إطار صيغة البيع بالإيجار.
- من استفاد من إعانة من الدولة لشراء أو بناء أو بيع سكن.

وتنطبق هذه الشروط على زوجة أو زوج صاحب الطلب.

3) مواصفات السكن الجماعي:

3)-1- الحاجات الفيزيائية للمسكن:

يحتاج المسكن من أجل استمرار وظيفته إلى مجموعة من الشبكات المختلفة والعناصر الضرورية، وهذه الشبكات إما أن تظهر على السطح أو تكون مغمورة في التراب، كذلك يحتاج إلى مجالات متنوعة من أجل تحسين منظره وتنميته.

سنذكر فيما يلي الحاجيات الفيزيائية التي تحسن من الإطار الحياتي للأسرة وتسهل تأدية الأعمال المنزلية:

❖ **المياه المنزلية:**

يعبر الماء عن الحياة فهو العصب الرئيسي لحياة كل كائن حي، ففي المسكن تستعمل للشرب والاستحمام وغسل الأواني والملابس والتنظيف اليومي، ويجب أن تكون متوفرة بشكل كافي وذات جودة عالية، نسمع كثيرا في بلادنا عن عدم توفر الكمية اللازمة من الماء خاصة في العمارات فطوابقها الأخيرة لا يصلها الماء أبدا دون استعمال المضخات، هذا ما يضطر الأسر إلى شراء صهاريج المياه وتكون في الأغلب غير مراقبة من المصالح المعنية.

فرغم لجوء الدولة إلى تحلية مياه البحر مع امتلاك الجزائر لسدود كثيرة إلا أن المواطن لا يزال يعاني من ندرة هذه المادة الحيوية وإذا توفرت ستكون في كثير من المرات ملوثة مما يسبب الأمراض المعدية.

❖ **الصرف الصحي (المجاري):**

هي قنوات لصرف المياه المستعملة والقذرة من داخل المنزل إلى الحفر الخاصة بكل مسكن. وتعد هذه القنوات بناءات تحتية أساسية تظهر في أدوات التعمير، ويتم التصريف الصحي للمياه عبر نوعين من القنوات: الموحدة والمنفصلة، وهذه الأخيرة هي أكثر استعمالا في المنشآت الحديثة وبشكل واسع.

كما نشير إلى أن هذه الشبكات التحتية تفرز الكثير من المشاكل كونها مصدر للأمراض المختلفة والروائح المزعجة، كذلك عند إنشائها فهي تتطلب تكلفة باهظة، هذه الأخيرة هي السبب في أن تكون أغلب مساكن البناء الفوضوي لا يتوفر على صرف صحي.

وهذا ما يطرح انشغالا كبيرا لدى المختصين في مجال العمران وتسيير شؤون المدينة لكونها تكلف أكثر من العناصر الأخرى في الوقت والمال.

❖ **الطاقة الكهربائية والغازية:**

أغلب الأعمال المنزلية تحتاج إلى توفير هاتين المادتين من أجل أداء كل الأجهزة لوظائفها كالطهي، التسخين، التبريد وتشغيل كل الآلات الكهرو منزلية.

❖ **المطبخ، الحمام، المرحاض:**

تبقى من المرافق الأساسية والضرورية للمسكن خاصة في المساكن الحديثة، لأن بعض المساكن التقليدية تعاني عدم توفر هذه المرافق بالصورة الضرورية، خاصة الحمام، هذا ما ينطبق على الأكواخ.[1]

3)-2- التقسيم الداخلي للمسكن وحجم الأسرة:

تعاني الكثير من المساكن في الجزائر من الضيق خاصة تلك التي مولتها الدولة، والتي لا تقدر أبدا على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات المرتفعة والفاخرة وذات شقق واسعة.

[1] بوجمعة خلف الله، **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، سنة 2005، ص58.

ونضع فيما يلي المعايير العالمية التي حددها مؤتمر "فنكوفر" الذي أقيم بـ كندا سنة 1996، لاستعمال الغرف من قبل الأفراد:

جدول رقم 02: يوضح المعايير العالمية المحددة بمؤتمر "فنكوفر" لاستعمال الغرف من قبل الأفراد

المعايير	نسبة الأفراد في استعمال الغرفة الواحدة
كثافة السكان ضعيفة	من0.1 إلى 0.7
كثافة عادية	من1 إلى 1,1
اكتظاظ مقبول	من1.9 إلى 2
اكتظاظ	من 2.3 إلى 3.2
اكتظاظ غير مقبول	من 3.4 إلى 15

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1996.

إذا طبقنا هذه المعايير على مجتمعنا لوجدنا أنه في كل غرفة من كل مسكن على الأقل ثلاثة أفراد، وهذا يوضح أن المساكن تعاني اكتظاظا في كثافة الأفراد، وهذا يظهر خاصة في مساكن العمارات. ويبقى صاحب المسكن بالعمارة يبحث عن مسكن آخر يستجيب لجميع متطلباته، خاصة وأن مساكن العمارات تعاني رطوبة عالية في فصل الشتاء من جراء درجة التزاحم في غرفة واحدة،[1] هذا الازدحام له آثار خطيرة على الأسرة من النواحي الصحية، الأخلاقية والاجتماعية، وعلى أساس أن لكل فرد الحق في تلبية حاجياته، فهو بالتأكيد يحتاج إلى غرفة مستقلة يمارس حياته الخاصة. وقد حدد المؤتمر الذي عقد بألمانيا الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف:

[1] عبد الحميد دليمي، **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص128.

جدول رقم 03: يوضح الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد والغرف

الغرف	عدد الافراد	المساحة (م²)
3	3	56
3	4	62
4	4	65
4	5	75
4	6	82
5	6	87
5	7	94
5	8	110
6	8	114

المصدر: وكالة ترقية السكن بولاية قسنطينة 1999.

هذه المعايير بعيدة كل البعد عما يطبق في بلادنا، حيث لا تستطيع الجزائر توفير المترات المربعة الكافية لاستيعاب النمو الديمغرافي بشكل متوازن.

إن درجة اشتغال المساكن (التزاحم، الازدحام) هو أحد المؤشرات الدالة على مدى تفاقم أزمة السكن والإسكان.

وقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن ارتفاع درجة التزاحم في المسكن تولد توترا نفسيا لدى مستخدميه فالمسكن الواسع أصبح من الضروريات في الوقت الحاضر.[1]

3)-3- عناصر المسكن:

المسكن الجيد ينقسم إلى عناصر أساسية وذلك طبقاً للأنشطة والوظائف التي تلحق بكل عنصر من عناصره، حيث يقسم إلى:

[1] خليل عبد الله مطاوع، **مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية تهيئة المجال الحضري**، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة، جوان 1994، ص237.

❖ **منطقة النوم:**

وهي المنطقة التي يلجأ إليها الفرد في حالة طلبه للراحة والهدوء، لذلك ينبغي أن تكون في جهة هادئة، كما يجب أن تبتعد عن منطقة الخدمات، والعمل، والمعيشة لتوفير الهدوء والراحة النفسية.

ويجب أن تتوافر في هذه الزاوية من البيت بعض الشروط الصحية مثل: التهوية الكافية، وضوء الشمس، والفتحات المناسبة لمساحة الغرفة، ومن الأفضل ألا يزيد عدد الأفراد في كل حجرة عن اثنين.

❖ **منطقة المعيشة:**

وهي المنطقة الحيوية بالمسكن، والتي تتم فيها عدة أنشطة، ولكنها غالباً ما تكون أنشطة خاصة بأفراد الأسرة، لذا يجب أن تكون في مكان منعزل عن المدخل الرئيس للمسكن، حتى يستطيع أفراد الأسرة ممارسة أنشطتهم بشيء من الحرية والراحة، كما يتم في هذه المنطقة اجتماع الأسرة وممارسة الهوايات وتناول الطعام، وقد يتم فيها استقبال بعض الزوار المقربين.

❖ **منطقة الخدمات:**

وهي من المناطق المهمة بالمسكن، وتضم المطبخ، والحمامات، وأماكن التخزين، وكذلك مدخل المسكن، في الكثير من الأحيان ما تتم الأنشطة الخاصة بكل عنصر في المنطقة المحددة لها، لكن في بعض الأحيان يجتمع أكثر من نشاط في منطقة واحدة، مثل: المعيشة والطعام والنوم، حيث ينتشر هذا النظام في الوحدات السكنية ذات المساحة الصغيرة، أو في بعض التجمعات الفقيرة.[1]

3)-4- مساحة المسكن:

تعتبر مساحة المسكن والأثاث به علامة أو مقياس مهم للمستوى المعيشي وكذلك مستوى الإسكان، ولكي يتم الحكم على مستوى الإسكان بالمناطق الحضرية وتقديرية، وكذلك

[1] فاتن مصطفى كمال، **تأثيث المسكن**، مجلة المودة، العدد 33، القاهرة، فيفري 2005، ص17.

وضع تصور للموقف والمشاكل المرتبطة به، فإن دراسة عنصر مساحة المسكن لوحده لا يكفي لإن هذه العلاقة تتم في الأساس مع السكان، لذلك يكون تقدير مستوى الإسكان ممكن من خلال دراسة حجم الأسرة ومساحة المسكن، ومن المهم كذلك تصنيف مساحة المسكن إذا كان المسكن ملكا أو إيجارا أو غير ذلك من أحوال الملكية، وما إذا كان المسكن مسكونا من عائلة أو أكثر من عائلة.

معادلات حساب معدلات الأشغال:

معدل أشغال المسكن الخام = عدد السكان الإجمالي/عدد المساكن الإجمالي

معدل أشغال المسكن الصافي= عدد السكان الإجمالي/عدد المساكن المستعملة فعلا

معدل عدد الأسر في مسكن واحد = عدد الاسر بالمدينة/عدد المساكن المستعملة فعلا

خاتمة الفصل:

بصفة عامة موضوع السكن الجماعي موضوع متعدد مواصفات له وهو طريقة تنظيم وعش للإنسان وسط المحيط الذي يعيش فيه وبالنظر الى ما آلت الأحياء الأحياء السكنية الجماعية فإن العملية التصميمية لهذه الاحياء أرجعت للحياة الحضرية ونمط ونوعية الأحياء السكنية.

الفصل الثالث: أثر جودة الحياة الحضرية للمساكن الجماعية للأسرة الجزائرية

مقدمة الفصل:

تعد عملية تطوير المجتمعات العمرانية صورة لتغيير المناطق والأوساط الحضرية، عملية ارتقاء ديناميكية لنوعية الحياة في التجمعات الحضرية وهنا حرصنا للتطرق لمعرفة جودة الحياة داخل هذه التجمعات الحضرية للأسرة الجزائرية وكيف يؤثر السكن الجماعي على ذلك.

1) مفهوم ونشأة وتطور جودة الحياة الحضرية

1)-1- مفهوم جودة الحياة:

لم يحظ مفهوم جودة الحياة بالتبني الواسع سواء على مستوى الاستخدام العلمي أو الاستخدام العام في حياتنا اليومية، كما أن مستخدمي هذا المفهوم لم يتفقوا بعد على معنى محدد لهذا المصطلح، ويمكن أن يرجع ذلك الى ما يلي:

- حداثة المفهوم على مستوى التناول العلمي الدقيق.
- تطرق هدا المفهوم للاستخدام في العديد من العلوم، حيث يستخدم أحيانا للتعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، كما يستخدم للتعبير عن إدراك الفرد لمدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة.
- عدم ارتباط هذا المفهوم بمجال محدد من مجالات الحياة، أو بفرع معين من فروع العلم، وإنما هو مفهوم موزع بين الباحثين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم، والجدير بالذكر أن أصحاب كل تخصص يرون أنهم الأحق باستخدام هذا المفهوم، سواء كانوا من تخصص علم الاجتماع، أو الطب بفروعه المختلفة أو العلوم البيئية والاقتصادية.

1)-2- نشأة وتطور جودة الحياة:

بدأ ظهوره الفكرة الأولية لجودة الحياة في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، بلاتو) حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها، ورغم أن مبدأ مؤشرات جودة الحياة بدأ في الظهور من خلال تطور فكرة المؤشرات الاجتماعية خلال الستينات، إلا أن لها جذور في وسائل القياس الاقتصادية خلال القرنين الـ 18 والـ19 وأوائل العشرين.

انقسمت هذه المؤشرات المبكرة وما حولها إلى نوعين: المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية.[1]

وقد رصدت دراسة حول موضوع "جودة الحياة "[2] ثلاثة جوانب هامة هي:

- **الأول:** بعد 1970، قل إهتمام المملكة المتحدة بدراسات جودة الحياة والبحث عن تعريفاتها ضمن دراسات المناطق الحضرية والريفية، على العكس من الدول الاخرى التي زاد فيها الاهتمام حول كيفية بحث وفهم هذه المواضيع.
- **الثاني:** عالمياً حطت جودة الحياة بشعبية في الاوساط الطبية، على الرغم من ذلك فإن المدخل المتبع كان يغفل عوامل كثيرة مؤثرة في الصحة، وقد زاد الاهتمام بفهم العلاقة بين جودة الحياة والصحة في المملكة المتحدة، مع النظر في العلاقة مع العوامل الأخرى مثل البيئة المبنية.
- **الثالث:** في أمريكا الشمالية ونيوزيلاندا تم إنتاج المداخل الاكثر شمولية اكتمالا وعمقاً لفهم وقياس جودة الحياة، وهي تأخذ في لاعتبار مجال واسع من العوامل.

وأوضحت الدراسة حقيقة أن العمل الذى بدأ في المملكة المتحدة في السبعينات لفهم العلاقة بين الإسكان والبيئة المبنية وجودة الحياة بدأ يتطور منذ التسعينات، فعلى سبيل المثال، قام مركز الدراسات الحضرية والإقليمية في جامعة برمنجهام CURS (Center for Urban and Regional Studies) لتطور المدخل النظري لجودة الحياة والمنهجيات لقياس وتقييم جودة الحياة في المجاورات وبين المسنين في المساكن المخصصة لهم تم عمله منذ التسعينات وحتى الآن هذا العمل ركز على الإسكان بصفة خاصة لان الاهتمام بدور الإسكان والمنازل كان يغيب عن الدراسات الأخرى المهتمة بجودة الحياة ومؤشرات تقييمها، ويعتبر الإسكان هو أحد المكونات الرئيسية لجودة الحياة بمعنى الإسكان السيئ يسبب مشاكل صحية، وعادة يسبب مشاكل اجتماعية أخرى.[3]

[1]B. Anderson, **Information Society Technologies and Quality of Life**, A Literature Review and a Tool for Thought, Chimera, University of Essex, 2004

[2]Department of the Environment, **Transport and the Regions A better quality of life**, A strategy for sustainable development for the UK, London: HMSO,1999

[3] T. Hancock, **QUALITY OF LIFE INDICATORS AND THE DHC**, Health Promotion Consultant, Ontario, 2000, p4.

عند الحديث عن جودة الحياة عموما فإنه يوجد اختلافات بين المصطلح Terminology والمدخلApproach، لكن يوجد اتجاه لاستخدام هيكل أفكار Framework Conceptual لوصف جودة الحياة وهو مبنى على فكرة وجود خارطة من المؤشرات الرئيسية Map of main indicators المنظمة تحت عناوين تسمى مجالات، ويوجد اتفاق على أن جودة الحياة يمكن قياسها.

1)-3-جودة الحياة الحضرية:

لا يوجد إجماع على تعريف واحد على جودة الحياة الحضرية، ولكن توجد بعض التعاريف لمفهم هذا المصطلح نذكر منها:

- جودة الحياة بمنطقة ما هي إلا تكافل وتوافر العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية لتلك المنطقة (القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني، قطاع بنية أساسية والخدمات)، والتي توفر للسكان الراحة النفسية والأمان وتساعد المنطقة على القيام بوظائفها المستهدفة، والتي تتمثل في البيئة الطبيعية وظروف السكن والمواصلات والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.[1]
- جودة الحياة هي التعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية والنفسية التي تقدم لأفراد المجتمع وهي التي تعبر عن نزوع الافراد نحو نمط حياة بتميز بالترف، وهذا النمط يمكن ان يتحقق في المجتمعات التي استطاعت حل كافة مشاكلها المعيشية.[2]
- جودة الحياة هي الدرجة التي تستمتع فيها السكان في إطار حياتهم الحضرية.[3]

---

[1] عبد الرحيم قاسم قناوي وعصام عبد السالم، **جودة الحياة والعمران في المناطق العشوائية**، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر، قسم تخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2008، ص9، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:www.azhar.edu.eg

[2] حسن مصطفى عبد المعطى، **الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية، جامعة الزقازيق" الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة "، من15 إلى 16 مارس2005، ص14.

[3] فؤاد بن غضبان، **جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقييم**، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص52.

من التعريفات السابقة نجد أن جودة الحياة هي الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية، والاحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، وذلك عن طريق توفير المسكن، التجهيزات ومختلف المرافق اللازمة.

2) دراسة سوسيولوجيا للأسرة الجزائرية ومتطلبات السكن

2)-1- مفهوم الاسرة:

تشكل الأسرة نظاما إنسانيا عظيما في المجتمع وأحد أهم الدعائم التي يقوم عليها، ثم إنها تمده بكل مقوماته التي تمكنه من الاستقرار والاستمرار، وكيف لا يكون هذا وهي نواة تكوينيه الأساسية وأولى المؤسسات الاجتماعية التي أسسها الإنسان، وأصل كل الأنظمة الاجتماعية.

ولهذا المركز البالغ الأهمية للأسرة في المجتمع قد حظيت بإهتمام جل المتخصصين بدراسة خصائصها، أشكالها وتطورها عبر التاريخ ونتائج التغير الذي حدث بها وفقا للتغيرات والتحولات في شتى مجالات الحياة، بهذه الصفة تكون الأسرة بؤرة الاهتمام في المسار الحضاري والتاريخي.

ولقد ظهرت خلال السنوات الماضية عدة تعريفات للأسرة تتجه جميعا إلى إبراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة وما يترتب عن ذلك من إنجاب ورعاية للأطفال والقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الأسرة في تطورها من صورة إلى أخرى بتغير المجتمع وتعقد ظروفه.[1]

وفيما يلي نستعرض بعض تعريفات الأسرة:[2]

- يعرف "كونت" الأسرة بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع، وإنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وإنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد.
- ويعرفها " هربرت سبنسر" بأنها الوحدة البيولوجية والاجتماعية.

---

[1] كمال دسوقي، **الاجتماع ودراسة المجتمع**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1971، ص43.

[2] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي**، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 20 21.

- أما عالم الاجتماع الأمريكي "وارد"، فيعتبر أنها منبع المشاعر والأحاسيس الإنسانية والتي تشكل قوة اجتماعية وبنى على ذلك نظريته في الحب على أساس أنه أول خطوة في وجود نظام الزواج وبالتالي تشكل النظام الأسري.
- ويرى "سمنر" أن الأصل في استمرار الجنس البشري هو بقاء الرجل والمرأة متحدين متعاونين جنبا إلى جنب وسر تلك الاستمرارية يكمن في تلك الجاذبية التي زودها آدم وحواء من أجل الإبقاء على الذات والحفاظ على الكيان البشري.
- ويعرف "وليم اجبرن" الأسرة بأنها منظمة دائمة نسبيا مكونة من زوج وزوجة وأطفال أو بدونهم، ويرى أن السبب الرئيسي في وجود الأسرة هو مجموع العلاقات الجنسية والأبوية والتي تميز كافة الأسر مهما تغيرت الحقب الزمنية.
- أما "بل وفوجل" فيعرفا الأسرة بأنها وحدة بنائية تتكون من ارتباط الرجل والمرأة بطريقة تقرها الأنظمة الاجتماعية ويرتبطان مع طفل أو أكثر بشكل منظم ومقنن اجتماعيا، ولا يشترط "بل وفوجل" أن يكون الأطفال من صلب الأبوين أي أن المتبنين هم أعضاء في الأسرة التي تبنتهم ويتساوون مع بقية الأعضاء في الحقوق والواجبات.
- ويعرف "ماكيفر" الأسرة بأنها "جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم".
- ويعرف" نيمكوف" الأسرة بأنها ارتباط بين الزوج وزوجته أحيانا يدوم لفترة طويلة وأخرى لفترة قصيرة، ولا يشترط" نيمكوف" وجود أطفال مع الزوجين.
- أما "لندبرج" فيعرف الأسرة بأنها النظام الإنساني الأول، وأن وظيفتها الأساسية هي إنجاب الأطفال، وتعتبر أصل كل الأنظمة الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع وأنها منبع كل أنماط السلوك الإنساني.

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن أن نقف على أهم ما يميز هذا النظام الاجتماعي:

1. توجد الأسرة بوجود علاقة زواجيه منظمة اجتماعيا ودينيا بين رجل وإمرأة.
2. نظام اجتماعي يتضمن طريقة لتحديد سلسلة النسب.
3. تشكل الأسرة أول مسكن لأفرادها.

2)-1-1- مكونات الاسرة الجزائرية:

تتكون الأسرة في الجزائر من مجموعة من الأعضاء، يرتبطون برابطة الدم يسكنون تحت سقف واحد ويتفاعلون مع بعضهم البعض في أدوارهم الاجتماعية، ويكونون بذلك وحدة اقتصادية وثقافية مشتركة.ولكن عندما اتسع نطاق الحياة الاجتماعية وتعقدت ظروفها وتفاعلت الأسر مع بعضها، ظهرت فجوة بين الماضي والحاضر وبين الريف والمدينة فأخذت من الأسرة التقليدية الجزائرية كل وظائفها القديمة التي انحصرت في الريف الجزائري، وانفردت الأسرة الحديثة بمظاهر التحضر والحداثة، هذه التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الفترة الاستعمارية جاءت نتيجة رغبة الشعب الجزائري في رفع مستواه المعيشي وطموحاته في التقدم،[1] فابتعد عن العمل في الأرض واستبدله بعمل المصانع، وتخلى عن عاداته وتقاليده واهتم بالتقليد الأعمى الذي لا يزيده سوى تخلفا، هذا ما انعكس على مستوى سلوك الأفراد ومصالحهم والجماعات التي ينتمون إليها وعلى مستوى تطور المجتمع نفسه. ففي ظل الثقافة الحضرية والتحضر السريع، تكاد تخسر الأسرة الجزائرية مقوماتها بعد تفكك أعضائها الذين كانوا يعيشون تحت سقف واحد بما يعرف بالدار الكبيرة،[2] هذه الدار التي كانت بمثابة الهوية الفعلية للأسرة الجزائرية والنظام الأساسي الذي ينظم ويوجه سلوك الأفراد ويخلق انسجام تام بينهم، ونشير أنه في الجنوب الجزائري (منطقة الصحراء) لا تزال الأسر الصحراوية تحافظ على الكثير من عادات وتقاليدها وطريقة تنظيمها، لأنها لم تتأثر كثيرا بنتائج التحضر الذي شهده الشمال الجزائري.

والمعروف على الأسرة الجزائرية أنها ذات حجم كبير، وأنها واسعة حيث يعيش في أحضانها عدة أسر زواجية تحت سقف واحد، وهي أسر قائمة على التضامن والتماسك الذي يوحد أفرادها.

---

[1] عبد الحميد دليمي، **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص7.

[2] مصطفى بوتفونشت، **العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص37.

2)-1-2- متطلباتها:

تسعى الأسرة في الجزائر كغيرها من أسر العالم إلى الحفاظ على هويتها وتقوية شخصيتها وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، وهذا لن يتحقق لها إلا من خلال توفير كل متطلبات وحاجات أعضائها، خاصة وهي تعيش في عصر أصبحت فيه الكماليات ضرورية، وعسر بذلك عليها ترتيب متطلباتها حسب الأولويات، وفي ظل كل هذا التقدم الصناعي والتكنولوجي والتقنية أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه خطر التفكك والانهيار بسبب تعرضها لأزمات ومشاكل تشمل كل جوانب الحياة المادية والمعنوية، فتعقدت عليها الأمور وتطور حاجاتها بتطور المجتمع وتعقد ظروفه، لذلك تحاول بذل جهد مضاعف حتى ترتب ما ترغب بتلبيته من ضروريات كالمأكل والمشرب أولا ثم المسكن ثانيا، هذان المتطلبات هما أول وأهم ما تحتاجه الأسرة وأي فرد حتى يحققا الاستمرار.[1]

2)-2- العلاقات السكنية الاجتماعية:

2)-2-1- العلاقات داخل المسكن:

2)-2-1-1- العلاقات داخل الأسرة الممتدة:

تطبع العلاقات الأسرية داخل المسكن الكثير من مزايا التكافل والتآزر والتماسك، لأنهم يعتمدون على بعضهم البعض في مختلف حاجاتهم ويتحدون في وقت الشدائد لمواجهة عدو لهم، كما أنهم يتشاركون في الأفراح والأحزان والمغانم والخسائر، والكرامة، وأي تصرف سيئ من أحد أفراد هذه الأسرة يؤدي إلى خيبة أمل كبيرة على المستوى العام وينشئ أثر سلبي في العلاقات الأسرية. مثلا كتب "فرانز فانون" واصفا العلاقات بين الأب والابن في الأسرة التقليدية الجزائرية قبل عام 1954 أنها علاقة يسودها الكثير من الاحترام والطاعة، حيث أن الابن لم يكن ليقف في وجه أبيه، إلا في حالة هيبة ووقار وخضوع لأوامره، وعلى مستوى الأم فقد كانت علاقتها بالزوج تتغير من المهم إلى الأهم، حيث أصبحت تساعد على إعالة الأسرة ومسؤولة على تأمين الرزق لها وحمايتها.

[1] Paul Henri Chambord Delaware, **Des hommes et des villes**, Petite bibliothèque, Paris, P196.

2)-2-1-2- القرابة والعلاقات الاجتماعية:

في معجم علم الاجتماع، معنى كلمة قرابة: هي مجموعة علاقات اجتماعية تأخذ نمطا دينيا وقانونيا وأخلاقيا وتعبر عن الحميمية وتعتمد على روابط الدم.[1] ويقصد بها مجموعة الصلات الرحمية التي تربط الأفراد بواسطة قرابة الدم والنسب، وهي علاقات تقوم على الاحتكاك والتفاعل المباشر أي دون الحاجة إلى وسطاء وروابط قريبة، ويمكن القول إن مجال الروابط القرابية يضم جميع أبعاد الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الترفيهية.[2]

2)-2-1-3- الجيرة والعلاقات الاجتماعية:

يشير مصطلح "الجيرة" والمجاورة إلى جماعة أولية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة، تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها ويسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي المشترك، إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة ومستمرة نسبيا.[3]

إن جماعات الجيرة والعلاقات الخاصة بها والمميزة تشكل وحدة اجتماعية وثيقة في البيئات التقليدية، لأنها لا تزال تحافظ على دورها التقليدي في تعزيز العلاقات بين الجيران في التآزر والتعاون والتشارك في الأفراح والأحزان، غير أنها وحسب "روبرت بارك" يرى أن جماعات الجيرة تفقد في البيئة الحديثة كل معاني التآلف والتراجم والتواد وهذا تحت تأثير التحديث في المدن، فهذه الأخيرة لعبت دورا كبيرا في تفكيك علاقات الجوار، كما قضت على النظام الأخلاقي الذي يدعمها، وذلك من خلال تفكيك الروابط المحلية بين الأسر، فالتحديث شجع على التفرد والاستقلالية وعدم التدخل في أمور الآخر، هذا ما خلق عزلة بين الجيران.[4]

---

[1] دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص130.

[2] خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت،1981، ص14.

[3] محمد عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1979.

[4] السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص333

2)-2-1-4- علاقة الجيرة في الإسلام:

إن اهتمام الإسلام بتنظيم العلاقات بين الفرد وربه وبين الفرد وأخيه وبين الفرد ونفسه، أكسب الفرد الكثير من الإيجابيات في حياته اليومية خاصة منها علاقات الجيرة التي أولاها الإسلام بكثير من الاهتمام، والجار في الإسلام هو من جاورك سواء كان مسلما أو كافرا والجيران يتفاوتون من حيث مراتبهم فهناك ثلاثة أنواع:

- جار مسلم قريب له حق الجوار وحق الإسلام وحق القرابة.
- جار مسلم له حق الجوار وحق الإسلام.
- جار كافر له حق الجوار.

والجار ليس من جاورك في المسكن فقط، بل هناك صور متعددة للجوار كالجار في العمل والسوق المزرعة ومقاعد الدراسة.[1]

❖ **حقوق الجار في الإسلام:**

للجار في ديننا حقوق تتبع من القرآن والسنة ومن أهم تلك الحقوق:

- **تفقده وقضاء حوائجه:** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما آمن بي من بات شبعانا وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم».
- **ستره وصيانة عرضه:** لا ينبغي لأحد منا الاطلاع على أسرار وأمور جاره وإنما يجب توطين النفس على ستره وعدم خيانة عرضه وحرمته.
- **رد السلام وإجابة الدعوى:** فالسلام من السلم أي بدون عنف ولا خصام، وهو حق من حقوق الجار لما لها من آثار طيبة في إشاعة روح الألفة والمودة.
- **كف الأذى عنه:** عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره».
- **تحمل أذاه:** ورد عن الحسن قوله: « ليس حسن الجوار كف الأذى حسن الجوار هو الصبر على الأذى».[2]

---

[1] الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **الكبائر**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1975، ص239

[2] الرجوع إلى جريدة الخبر، **إسلاميات**، يوم الأربعاء2005/02/09، ص 21.

3) أثر المسكن على جودة الحياة الاسرية:

3)-1- المسكن مطلب ضروري للأسرة:

الإنسان والمسكن وحدة متكاملة تعبر عن تمازج ظاهرتين معقدتين بين الذات والموضوع، بين الروح والجسد فالمسكن ليس فقط مجرد ذلك الإطار الفيزيائي المشيد بأسلوب هندسي راق وتقنية عالية بل يمتد إلى أسلوب حياة ساكنيه وإلى زخم متنوع ومتشابك من العلاقات الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن المسكن يعبر عن أهم الحاجات الأساسية للإنسان التي تلي حاجته إلى الغذاء، والدليل على هذا هو تفننه منذ بدأ الخلق في بناء ما يحتاجه من مأوى حسب الظروف التي تحيط به والإمكانيات المتاحة له، فالتاريخ يشهد أن الإنسان جعل من الكهوف وأعالي الأشجار بيوتا له تقيه من قساوة الطبيعة والحيوانات المفترسة ثم تطور إلى بناء الأكواخ ذات القبب المصنوعة من الأغصان، إلا أن كل هذه المساكن لم تكن قادرة على توفير الوقاية كاملة، وبتقدم الزمن وتراكم خبرة الإنسان وتطور فكره تعلم بناء مساكن مقاومة لكل الظروف البيئية حيث استعمل الخشب، الطوب، الإسمنت المسلح، الحديد وغيرها من مواد البناء الصلبة، كما استطاعت هذه المساكن أن توفر للإنسان الأمن والراحة والرفاه، وغيرها كثير مما تتيحه من متطلبات وحاجات وما تؤديه من وظائف.[1]

فأسر هذا العصر تبذل جهدا من أجل الحصول على مسكن يرقى بمستوى طموحاتها، لأنه موطنها الأصلي، ويعبر عن وعاء فيزيائي يحفظها وخصوصيتها من أعين المتطفلين، ويوفر لها الاستقرار والسكينة، لأنه الملجأ الوحيد للمرأة والرجل وأولادهما، إذن فالمسكن يحتوي الأسر وأي تغير في نوعية ودرجة هذا الاحتواء يؤدي مباشرة إلى تغير بنية الأسرة وكذا دورها في المجتمع.

ونرى أن البيت العربي والأسرة العربية يشكلان وحدة متكاملة فقد كان التقسيم الهندسي للبيت تراعى فيه الأحكام الشرعية الإسلامية التي تحرص على منع الاختلاط

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص235.

والحفاظ على حرمة النساء وحمايتهن من أعين الفضوليين، وقد كان البيت في بعض المجتمعات، ينقسم إضافة إلى الغرف الخاصة بكل زوجين، إلى قسمين: رجالي ونسائي، أما القسم الرجالي فهو خاص بالذكور من أبناء الأسرة يجتمعون فيه ويستقبلون فيه زوارهم، في حين القسم النسائي كان أعضاؤه أكثر عدداً حيث كان يضم، إضافة إلى الأم وبناتها وزوجات أبنائها، النساء المطلقات أو الأرامل داخل العائلة واللواتي تقع مسؤولية إعالتهن والنفقة عليهن على الذكور داخل الأسرة، وقد كان لهذا التضامن الأسري دوره الفعال في التغلب على إحساس الوحدة والنبذ من جهة ، وتأمين النفقة والحضانة للأولاد من جهة أخرى.[1]

وقد كان لهذه الزيادة داخل الأسرة الواحدة أثره في إيجاد جو التضامن والألفة داخل البيت، فكان الجميع يتعاونون من أجل مصلحة أبناء هذا البيت الكبير، فالأعمال خارج البيت يقوم بها الرجال الذين لا تهمهم مصالحهم الشخصية على قدر ما تهمهم المصلحة العامة للأسرة التي يحرصون على المحافظة على اسمها وشرفها.

أما الأعمال داخل البيت من خدمة وسهر على راحة أبناء هذه الأسرة فقد كان من اختصاص القسم النسائي التي تتولى السلطة فيه وإدارة شؤونه الأم وهي الآمرة الوحيدة في هذا القسم، والتي يسعى الجميع لكسب ودها ورضاها، وقد كان لهذا الجو التضامني في هذا القسم دوره المهم أثناء المرض والنكبات حيث تتعاون جميع النسوة في خدمة المريض وتطبيبه وتخفيف المسؤولية عن كاهل الشخص المسؤول مسؤولية مباشرة.

3)-2- العلاقة بين المستعمل والمجال:

كثيرا ما يلجأ مستعملي المساكن (الأسر) إلى تحرير مجالاتهم الداخلية محاولة منهم للتكيف مع الفراغ الداخلي إلى أبعد الحدود، استجابة لمتطلبات الأسرة واستيعابا لأفرادها رغم صعوبة التغير المادي وقساوة النظام الإنشائي، ويتم ذلك بواسطة التوسع داخل المسكن باستحداث مجالات جديدة كغلق الشرفات وفتح غرفة على أخرى مجاورة واستعمال مواد بناء مختلفة، وكل هذه التغييرات تؤثر سلبا على المظهر الخارجي للمسكن أو العمارة ومن ثم

[1] محمد عبد المنعم نور، **الحضارة والتحضر**، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص76.

يبدو الحي بشكل غير منتظم فلا يحكمه منطق جمالي ولا معماري. وتعود كل تلك التصرفات والسلوك من قبل الأسرة الى:

❖ **غياب الدور الحقيقي للمصمم المعماري:**

في بداية الأمر يجب على المصمم أن يفهم حقيقة العلاقة بين الأسرة والمسكن، وأنه سيقدم إنشاء الحاجة إنسانية لا غير، فهو مطالب بالتخطيط للأفراد محاولة منه الاستجابة لحاجاتهم المتنوعة، بإنتاجه للبيئة المناسبة لتطلعاتهم وطموحاتهم في إطار العادات والتقاليد التي تنظم حياتهم.[1]

فالمفروض على المصمم أن يبتعد كلية عن قيمه وأفكاره وعن آراء أصحاب القرار والسياسيين ورغباتهم من أجل مراعاة حاجات الأسرة وسلوكها وقيمها مادام الإنتاج السكني موجه إليها، ويمكن للمصمم أن يعرف حاجات الأسر ة من خلال التقرب إليها وتدوين كل متطلباتها واستشارتها في أمور البناء، ثم ترجمتها إلى مجالات تخدم حاجات مستعمليها.

❖ **غياب بعض العناصر المعمارية:**

إن تراجع بعض العناصر المعمارية مثل (وسط الدار، والسطح) التي كانت تلعب دورا اجتماعيا خاصة في المناسبات العائلية والأفراح والأعياد، وحلول النظرة الاقتصادية للمجال، وإدخال أنظمة إنشائية جديدة تحكمها مقاييس تقنية ذات أبعاد مادية (ارتفاع الجدران، حجم الغرف) والتي تم بواسطتها إنجاز معظم المناطق الحديثة للسكن بالعمارة[2] كان لها الأثر السلبي على تجمع العائلة وعلى كيان الفرد النفسي وسلوكياته ، وإذا كان المسكن حق طبيعي وأساسي وضرورة ملحة لحياة الإنسان، وجب الاهتمام بتوفيره ضمن الإطار الملائم له، فينبغي أن لا يقتصر المسكن على النواحي الإنسانية والتقنية فحسب، وإنما يجب أن يحتوي على مضامين تتعلق بالجوانب الإنسانية والاجتماعية.

---

[1] قبيلة فارس المالكي، **مجتمعة العمارة العربية: العمارة بين نزوع المجتمع وواقع الحال**، مؤتمر حول العمارة والبيئة، الأردن، جانفي 2000، ص127.

[2] سلوى محمد سعيد، **الإسكان والمسكن والبيئة**، دار الشروق، جدة، 1986، ص71.

❖ **التفاعل الأسري داخل المسكن:**

أصبح الدارسون لحياة الأسرة لا يهتمون كثيرا بعدد الأشخاص الذين يعيشون في كل حجرة واحدة بقدر اهتمامهم بمقدار التفاعل، ونوع العلاقات المتبادلة بين الأشخاص في مكان معين. ويختلف حجم التفاعل ونوع العلاقات المتبادلة إلى حد كبير بإضافة عضو جديد إلى جماعة الأسرة. وقد تناول إميل دوركايم هذه الحقيقة الأساسية في كتابة "تقسيم العمل الاجتماعي" عندما أشار إلى أن كل زيادة في عدد الاتصالات تضاعف فرص الاحتكاك وتبادل العلاقات بين الأشخاص، وحيث يستدعى ما ينشأ مشكلات ضرورة التكيف، وحيث تتطلب الحياة تحقيق الانسجام مع القواعد والتعليمات. وهذه العبارة تؤكد في وضوح الأهمية الحيوية للأبعاد المتسعة للتفاعل الاجتماعي.[1]

كما يبدو كذلك ارتباط الأبعاد المتعددة للمسكن بالضغوط، التوترات والإحباط الذي يسود الحياة الأسرية. ولا يعني هذا بالضرورة أن جميع أعضاء الأسرة يشعرون هذا العامل، بالرغم من أننا نلاحظ في كثير من المشاجرات الأسرية عبارات مثل "أنني أعيش سجين أربعة جدران" وغير ذلك من العبارات التي تتصل بالمسكن الذي تعيش فيه الأسرة.

3)-3-سلامة الاسرة داخل المسكن:

مما لا شك فيه أن المسكن هو المكان الملائم الذي يأوي إليه الإنسان طلبا للراحة والأمن والاستقرار بعد قضاء ساعات طويلة من العمل وبذل الجهد ومن هنا لابد من إحاطة هذا الحيز بالاهتمام بتوفير كل سبل ووسائل الراحة والسلامة التي تضمن إلى حد بعيد حياة هادئة وآمنة، ونحن نتطرق إلى هذا العنصر كوننا نراه مهما خاصة وأن الكثير من الأسر تفقد سلامتها وحياتها داخل مساكنها بسبب الحوادث المنزلية المتكررة، ولعل هذا يرجع إلى الإهمال وقلة الاهتمام بصغائر الأمور، فتقع حوادث لا تحمد عقباها.

وحتى نتجنب هذه الحوادث يجب التعرف إلى أسس هامة لسلامة الأسرة داخل المسكن وخارجه، ويرتبط هذا العنصر بسابق له في الفصل الثاني "شروط المسكن الصحي"،

[1] مصطفى الخشاب، **الاجتماع العائلي**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص50.

لكن في هذا العنصر سنفصل جميع مكونات المنزل وكيف يمكن أن توفر لنا الأمن والسلامة العامة:

3)-3-1- أسس سلامة الأسرة في المسكن:[1]

حاولنا اختصار هذه الأسس في نقاط مهمة كالتالي:

❖ **مدخل المسكن:** بدأنا به لأنه المدخل الرئيسي، فعند تصميمه يجب مراعاة ما يلي:

- تجنب استعمال الأبواب الزجاجية لأنها خطرة على الأطفال (رغم جماليتها).
- تجنب استعمال الأبواب المزدوجة الانفتاح لتجنب الاصطدام بين الداخل والخارج.

❖ **سلامة الأثاث والأدوات المنزلية والملابس:**

- أثناء التواجد بالمطبخ يحذر من ارتداء الثياب الفضفاضة ذات الأكمام الطويلة والعريضة والتي ضمن مواد صنعها يوجد عنصر النايلون خاصة أثناء الجلي والطبخ لتجنب الالتصاق والاحتراق.
- يحذر من وضع مواد التنظيف وكل المواد الكيميائية قريبة من المواد الغذائية.
- إبعاد كل الوسائل الحادة كالسكاكين عن متناول الأطفال.
- يراعى عند تصميم المطبخ تجهيزه بكل الآلات الكهربائية اللازمة بطريقة وقائية أي أن يوضع كل جهاز في مكانه مثلا كان تكون آلة الطبخ بعيدة عن النافذة وستائرها.
- عند استخدام آلة الطبخ فلا يجوز مثلا استخدام قطع قماش كبيرة لحمل أواني الطهي من على موقد الغاز، وهو مشتعل لأن مثل هذا التصرف البسيط قد يؤدي إلى حريق مهول، كما أن وضع أواني على الفرن الغازي ومقبضها إلى الخارج يؤدي في كثير من الأحيان إلى إصابة الأطفال بالحروق في حال عينهم بها، لهذا يجب أخذ الحذر من طرف كل أفراد الأسرة أثناء أي استعمال داخل المسكن.

[1] أيمن مزاهرة، **الصحة والسلامة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 ، 2000، ص197.

- أن يتوفر المطبخ على صندوق إسعاف ووسائل إطفاء الحريق ووعاء للنفايات مغطى.
- بالنسبة للأثاث المنزلي فيجب أن يكون متين بسيط ومريح و مناسب للغرف والمسكن، سهل التنظيف.

وكل هذه الأسس في السلامة تطبق كذلك أثناء الغسيل والكي وفي جميع الأحوال ينبغي علينا أن نهتم بالإجراءات الوقائية التي تضمن سلامتنا وسلامة كل أفراد أسرنا من أطفال وشيوخ داخل المسكن وخارجه، وفي الوقت نفسه يجب ألا نغفل أبدا عن توفير وسائل الحماية اللازمة لاستخدامها في حال وقوع أي حادث لا قدر الله.

لذلك يجب نشر الوعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة وحلقات النقاش والملصقات والمقابلات وغيرها من الوسائل الناجعة في إرساء قواعد الأمان داخل المسكن.

ومن هنا نذكر أهم الطرق للوقاية من الحوادث المنزلية:

1. تأمين المسكن الصحي.
2. تصميم المطبخ بحيث يوفر مساحة كافية للعمل ويقلل من احتمال وقوع تصادم.
3. مراقبة الأطفال باستمرار أثناء لعبهم ونومهم وأكلهم.
4. عدم ترك أجهزة التدفئة تعمل أثناء النوم خاصة إن لم تتوفر فتحات للتهوية.
5. إغلاق كل اسطوانات الغاز عند النوم أو عند مغادرة المسكن.
6. التخلص من عبوات مواد التنظيف عند الانتهاء من استعمالها، وتجنب وضع مياه الشرب بها.
7. إبعاد كل الأدوات الحادة والمواد السامة والقابلة للاشتعال عن متناول أيدي الأطفال وعن المواد الغذائية.

يجب اتباع هذه الطرق لتجنب وقوع أي حادث منزلي حتى ننعم بمسكن آمن وتبقى الوقاية خير من ألف علاج.

خاتمة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بالتطرق الى مجموعة من المفاهيم التي تخدم موضوعنا وتوضيح وإعطاء نظر شاملة الى جودة الحياة ومعاييرها، وكيف تتأثر من خلال المواصفات للمساكن والأحياء الجماعية، وذلك من أجل تحسين إطار الحياة الحضرية في الأحياء للأسرة الجازئرية من أجل الارتقاء بجودة الأحياء داخل هذه الأحياء والارتقاء بالحياة الحضرية السكنية.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا: مجالات الدراسة:

1) المجال المكاني:

ويمثل أحد ثلاث فضاءات الأساسية لإجراء أي دراسة سوسيولوجية، حيث يتم فيه تطبيق أدوات الدراسة المعتمدة لاختبار فرضياتنا، وهو يتمثل في حالتنا هذه في أحد الأحياء السكنية الجماعية المتواجدة ضمن مدينة بسكرة. والتي نظرا لكثرتها وانتشارها على نطاق واسع داخل حدود إقليم مدينة بسكرة، قد وقع اختيارنا على حي 90 سكن ترقوي مدعم، المنجز من طرف للوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري بسكرة، والكائن موقعه بالتجمع العمراني بالمنطقة الحضرية الغربية بسكرة، والمتربع على وعاء العقاري تقدر مساحته بـ8519.00م^2، وهو الذي يعود تاريخ بناءه إلى الفترة الممتدة ما بين 16 سبتمبر 2012 إلى غاية أفريل 2016.

عملية اختيار هذا الحي، مسألة لم تتبع من فراغ ولم تتم بصفة عشوائية، بل هي عملية مقصودة اقتضتها الاعتبارات الأتية:

- قربه من مقري السكني العائلي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لي بربح الكثير من الوقت والجهد.
- معرفتنا الجيدة بالمنطقة، يمكننا من التحرك بسهولة ويسر في أرجائه.
- يعتبر من الأحياء المشيدة وفق مواصفات ومعايير هندسية حديثة.

احتوائه على صنفين من المساكن F3 وF4، ما يتيح لنا إمكانية تبين بسهولة ويسر لفوارق الجودة الحياة الأسرية بينهما.

2) المجال البشري:

ويتمثل في المجتمع الأصلي المستهدف بالدراسة، والذي يعد المجال الثاني الواجب ضبط معالمه وحدوده بشكل يسمح لنا بمقاربة مفردات حقل البحث بشكل دقيق. وفي حالتنا هذه، فإن هذا المجتمع يتمثل في جميع الأسر التي تقطن في حي 90 مسكن ترقوي مدعم، والذي سبق وأن اخترناه كمجال مكاني لدراستنا، والتي نبتغي من ورائها معرفة المواصفات الداخلية للسكنات المشغولة، وتقييم الحالة الداخلية للسكن، إلى جانب معرفة مدى ملائمة موقع البناء.. إلخ، ومن ثمة مدى تأثير كل ذلك على جودة الحياة الحضرية، والذي تطبق على

وحداته تقنيات جميع البيانات الواقعية منهم وانطلاقا منه يتم تحديد نوع العينة المطلوبة وقد اعتمدت الدراسة الحالية على فئة الأفراد الذين يقطنون في تلك السكنات والأحياء الجماعية.

3) المجال الزمني للدراسة:

وهو المجال الأخير للمحدد لمعالم وتفاصيل الدراسة الميدانية، حيث كان من المفترض أن تنطلق هذه الأخيرة في بدايات شهر مارس وذلك بتوزيع استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة على المبحوثين وهم أفراد الذين يعيشون داخل الحي السالف الذكر.

ولكن نظرا للظروف الصحية التي تمر بها البلاد بسبب جائحة كوفيد 19، فقد استعصى علينا هذا الأمر كثيرا، وباءت كل محاولتنا للاتصال بالأسر المعنية بالفشل، وذلك بسبب رفض هذه الأخيرة التجاوب معنا، وذلك رغم إلحاحنا الشديد إلا أنهم لم يشاءوا التعامل معنا.

ثانيا: منهج الدراسة:

يعد المنهج أحد أركان أي دراسة علمية بصرف النظر على مجال الاختصاص الذي تتم فيه، وذلك نظرا لكونه الطريق الذي يسلكه الباحث لبلوغ الأهداف والمرامي التي يصبو إليها. ونظرا لأن مسألة التوفيق في اختيار المنهج المناسب تعد خطوة بالغة الأهمية في النجاح في مقاربة تفاصيلها بشكل جيد ودقيق، كما أن مسألة الاختيار تتجاوز حدود رغبة الباحث وإرادته،[1] فقد لجأنا في عملنا هذا لاختيار المنهج الوصفي، كونه الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة، فهو يتيح لنا وصف موقف أو مجال اهتمام معين بدقة.

كما يعمل على وصف وتقييم الحاجات الفيزيائية التي تقوم عليها تلك الأحياء ووصف النسيج المعماري والعمراني الذي تقوم عليه تلك السكنات وكيف تؤثر ذلك على الأسرة والمحيط الحضري.

[1] خالد حامد، **منهج البحث العلمي**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص119.

كما أنه يقوم على دراسة وتحليل وتفسير ظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها ووصف العلاقات بينها، بهدف الوصول الى وصف علمي متكامل لذا فمن المسكن استخدام كل الأساليب البحثية من خلاله وكذلك كل طرق جمع البيانات.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

بعد التحديد المباشر لمجالات الدراسة الأساسية الثلاث، وكذا التعرف على المنهج المستخدم في مقاربة تفاصيلها، سنتوقف الآن عند الأداتين المستخدمتين في هذا البحث، والتي سنحاول من خلالها جمع واستخلاص المعلومات والبيانات من المبحوثين، بشكل يسمح لنا بالتوصل إلى نتائج مضبوطة ومنظمة. والمتمثلتين فيما يلي:

1. الملاحظة البسيطة:

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وقد استعملها الانسان في ملاحظة الطبيعة ,ومايطرا عليها من تغيرات ومازال يستعملها الانسان لما لها من اهمية وفائدة ,والملاحظة من الادوات التي يستطيع الباحث ان يستخدمها في كل مايتعلق بموضوع الدراسة وفي جميع انواع البحوث والدراسات منها الوصفية والتجريبية وكذا الكشفية.[1]

ونظرا لكون الدراسة الحالية هي دراسة وصفية لذا فقد تم اللجوء الى هذا النوع من ادوات البحث وهذا النوع من الملاحظة بالتحديد وكذلك كون المنهج الوصفي يتماشى مع هذا النوع من أدوات البحث ويقصد بالملاحظة بالتحديد البسيطة ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي ودون استعمال ادوات دقيقة للقياس والتحليل وعادة ما تستخدم هذه الاداة للتعرف على الظواهر الطبيعية بصورة تلقائية وقد تم استخدامها بدون مشاركة حيث تمت الملاحظة على الأشكال الجديدة للسكنات الجماعية التي تستقطب عدد كبير من المهتمين لامتلاك هذه النوعية من السكن نظرا لمميزاتها المعمارية التصميمية والخصائص الطبيعية التي تتميزبها تلك الأحياء السكنية، ومع ظهور الأحياء السكنية الحضرية الجديدة بالاعتماد على مخططات لتحسين من نوعية وجودة الحياة الحضرية داخل هذه الأحياء والاستطلاع على مدينة بسكرة للتعرف على مواصفات السكن و مكانته من منظور جودة الحياة الحضرية التي تعتبر من الأولويات

[1] عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العسوي، **نفس المرجع السابق**، ص 94.

المهمة للأحياء السكنية، والتي تؤثر على الأسرة الجزائرية، وذلك ما نراه في مختلف أحياء بسكرة مثل: حي 280 سكن ترقوي، المنطقة الغربية المقسم إلى F3 بمساحة 27 م^2 وإلى F4 بمساحة 95 م^2، والتي تعتبر من السكنات الجديدة في مدينة بسكرة وتتمتع بالمواصفات السكنية الحضرية التي توفر على بعض الجوانب من متطلبات الأسرة الجزائرية.

وقد تم اللجوء الى هذه الأداة البحثية للأسباب التالية:

- بعد المنهج تعتبر الملاحظة الأداة الأولى التي تسمح لنا بالملاحظة اثار ومظاهر الدراسة علىمستوى مجالها المكاني وربطها بشكل بمظاهر المحيط والبيئة.
- نستطيع من خلال هذه الاداة محاولة تغطية بعض الثغرات التي قد تطرأ في الدراسة الميدانية خلال جمع البيانات، بالتالي سوف تحول هذه الاداة دون حدوث ذلك، من خلال العمل على تكملة ما سوف تقدمه الأدوات الأخرى.
- التعامل مع موضوع الدراسة من خلال هذه الاداة سوف يسمح لنا بالتعامل مع متغيرات ومؤشرات الدراسة كما هي في الواقع دون تحريف او حتى تعديل وتغير خاصة موضوع الدراسة المستكشف الاول له هو اداة الملاحظة.
- اللجوء إلى استخدام هذه الاداة سوف يكون بمثابة المحفز الأول لإثارة معلومات وبيانات الدراسة التي يتم الحصول عليها بجرد استخدامها ويتعذر علينا ذلك من خلال الادوات الاخرى

2. أداة الاستبيان:

تعد استمارة الاستبيان أداة منظمة ومضبوطة لجمع بيانات الدراسة الحقلية ثم الاعتماد عليها كأداة اساسية لجمع البيانات، وكانت أهم الاعتبارات التي دلتنا للاعتماد عليها تتلخص في كون أن استمارة الاستبيان وسيلة مناسبة للحصول على بيانات تتعلق بآراء المبحوثين لموضوع الدراسة وكذلك تقديم وصف لالية وطرق متابعتها، وهي البيانات التي يجب ويصعب الحصول عليها من خلال الملاحظة لانها امور لا نلاحظ بطبيعتها.

ولقد وجد الباحث أن افضل الطرق وأكثرها ملائمة لجمع البيانات هو أن يذهب بنفسه لأفراد موضوع الدراسة لتوجيه الأسئلة اليهم التي تفيد إجاباتهم عليها في إلقاء الضوء على هذه الجوانب الغير ملمومة بالمواقف أو التي يتعذر ملاحظتها، أي ما يصطلح على تسميته بالاستبيان.

الإستمارة كانت موجهة للافراد الذين يعيشون وسط الأحياء الجماعية، حيث تم تقسيم الأسئلة وتصنيفها على حسب محاور الدراسة التي تم ترتيبها حسب الفرضيات التي تحملها الدراسة المتمثلة في:

- **البيانات الشخصية:** وهي عبارة عن بيانات عامة للافراد الموجهة إليهم أسئلة الاستمارة مثل السن والجنس والمستوى... الخ.

المحور الأول: التخصيص الوظيفي للمساكن الجماعية عامل توتر داخلي لأفراد الأسرة، وتضمن هذا المحور البيانات المعرفية حول المواصفات الداخلية واستجابة ذلك حسب متطلبات الاسرة تضمن هذا المور الأسئلة من 1 إلى 12.

المحور الثاني: القرب الفيزيقي للمساكن في الأحياء الجماعية تسبب في ضياع قيم الخصوصية، وإحتوى هذا المحور الأسئلة من 1 الى 10 حول معرفة تأثير القرب الفيزيقي للأفراد على خصوصية السكن في الاحياء الجماعية.

يمارس الشكل الذي تأخذه استمارة الاستبيان تأثيرا كثيرا على نوعية البيانات التي يمكن جمعها وعلى مدى دقتها ومستوى تقسيمها لذا كله يؤثر لامحال في امكانية تحليل البيانات وتفسيرها.

رابعا: عينة الدراسة:

كنا سنحاول الوقوف في هذه الدراسة على معرفة المواصفات الفيزيقية للأحياء الجماعية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية ونظرا للظروف الصحية التي تمر بها البلاد بسبب فيروس كورونا19، فقد استعصى علينا هذا الامر مما سمح لنا بإختيار وتحديد العينة وهي العينة القصدية التي تعتمد بإختيار العينة بشكل قصدي لإحتياج الباحث إلى

تخصص معين يصب في طرح المشكلة ومعالجتها لكن جائحة الكورونا باءت دون ذلك، كما حاولنا حتى بالاتصال الالكتروني بهؤولاء الاشخاص إلا أنهم لم تتجاوبوا معنا لانه يوجد أفراد لم يشاؤوا التعامل معنا.

الفصل الخامس: عرض الدراسة الاستطلاعية والنظرة التصورية للعمل الميداني

النظرة التصورية:

من المفروض أن استمارة الدراسة كانت موزعة على مجموعة الأفراد داخل الأحياء الجماعية لمصالح التخطيط السكن الجماعي بأنواعه، التساهمي، الترقوي، اجتماعي ... الخ. ومديريات التعمير والبناء ومديرية التخطيط بالولاية، إلا أننا قمنا بدراسة استطلاعية حول موضوع هذه الدراسة ولاحظنا أن تلك السكنات في الأحياء الجماعية تحمل العديد من المواصفات التي مثل طابع السكن الحضري للأسرة الجزائرية وتعرف أشكال البنيات الحضرية الجديدة للنمط السكاني الجزائري.

اعتمدنا في محاور الدراسة على الأخذ بعين الاعتبار الأفراد والأحياء الجماعية في البداية حول كيفية التخصيص الوظيفي للمساكن الجماعية عامل توتر داخلي لأفراد الأسرة تصميم الداخلي والمساحي للسكن الجماعي حيث في البداية يمكن ملاحظة نوع السكن ومساحته، حيث تقدر مساحة كل سكن حسب الخصائص الوظيفية له:

1) السكن الترقوي:

تحدد المساحة الصالحة للسكن الترقوي المدعم بـ70 م^2 مع نسبة تحمل بـ 3% أي زائد أو ناقص 4.3 أمتار، مما يعني أن مساحة السكن مابين65.7 م^2 إلى 74.3 م^2.

وتكون هذه النوعية من السكنات مقسمة على الشكل التالي:

- هي شقق من 3 غرف.

- تتكون من قاعة للجلوس صالون مساحته ما بين 18 و20 م^2.
- غرفتين للنوم بمساحة ما بين 12 الى 14 متر للغرفة.
- مطبخ بمساحة لا تقل 10 الى 12 متر.
- مرحاض بمساحة لا تقل عن 1.5 م^2.
- مساحة للحركة وللترتيب وللتجفيف.

بحيث يجب أن يتلائم تصميم المساكن مع طريقة العيش ومطابقة لمتطلبات الاسرة الجزائرية وأن تكون لائقة بمناطق السكن بمختلف الشبكات وتخصيصات الاجتماعية.

ومن المشاريع التي أقيمت في المدينة في اطار هذا النوع من السكن:

- **مشروع 90 سكن ترقوي مدعم جماعي بالمنطقة الحضرية الغربية – بسكرة–.**
- **مشروع 40 سكن ترقوي مدعم جماعي منطقة التوسع الشمالي رقم01 طريق باتنة – بسكرة–.**
- **مشروع 40 سكن ترقوي جماعي بالمنطقة الحضرية الغربية – بسكرة–.**

ونجد النوع الثاني من السكنات والذي تمنحه الدولة في شكل إعانات غير مباشرة لصالح المكتتبين لسكن من هذه الصيغة وتستفيد به الاسر التي لا يتعدى دخلها الشهري 6 مرات الاجر الوطني الادنى وهو السكن التساهمي.

2) السكن التساهمي :

ويتألف من:

- غرفتين إلى اكثر من غرفة.
- تتراوح مساحته السكنية من 50 إلى100 متر بمعدل 70متر.

من خلال الدراسة الاستطلاعية لتلك النوعية من السكنات ارتأينا ان التنويع في أنماط السكن(بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الجزائري)، خاصة مع تطور تقنيات البناء والدراسات الهندسية داخل السكن وتحسيس المواطن وتوعيته في المحافظة على المحيط الخارجي والداخلي لمسكنه .

ومن خلال الدراسة التحليلية والنظرة التصورية تم استخلاص ما يلي:

- التموضع الجيد للعمارات وللسكنات.
- كل العمارات يجيب أن تحترم المساحة المخصصة لأجل خصوصية الافراد.
- نجد أن معظم السكنات في حالة جيدة.

2)-1- دوافع اختيار صيغة السكن الاجتماعي التساهمي :

من خلال ما ارتأيناه لإقبال السكان لاختيار هذا النوع من السكنات وإقبالهم عليها:

1. التحفيزات المادية :

- دعم الدولة وتقديم المساعدات وتخفيض التكاليف.
- طريقة الدفع 25.15 % من السكان يفضلونها لأنها تسمح لهم بتسديد مساهمتهم على دفعات.

2. امكانية امتلاك مسكن:

إن رغبة الأسر في امتلاك مسكن بدل الايجار كان سببا مهما الى جذب الدعم لتوجههم نحو هذه المشاريع وذلك بتوفير مساكن جاهزة وثمن مناسب.

كما نجد نوعية اخرى من السكنات الجماعية التي وجهت اليها تلك الدراسة الاستطلاعية السكنات التصورية، وظهر هذا النوع من السكن المسمى السكن التطوري.

3. السكن التطوري:

ويتكون من خلية قاعدية بمساحة40 م^2 وغرفة ومطبخ، حيث من بين المواصفات العمرانية الهندسية للبناية التي يحددها دفتر الشروط علو البناية وعدد الطوابق اما بالنسبة للمساكن التطورية التجمعية فهي نصف جماعية بطابق علوي.

كما هناك المساكن التطورية الفردية والذي حدد عدد الطوابق بطابق علوي بالاضافة الى سطح.

يحتاج السكن من أجل استمرار وظيفته إلى مجموعة من الشبكات المختلفة والعناصر الضرورية، وهذه الشبكات إما أن تظهر على السطح أو تكون مغمورة في التراب، كذلك يحتاج إلى مجالات متنوعة من أجل تحسين منظره وتنميته.

وهناك العديد من الأشكال الجديدة للسكن الاجتماعي، منها السكن الاجتماعي التساهمي والترقوي والاجتماعي وغيرها الذين أصبحوا يستقطبون عددا كبيرا من المهتمين لإمكانية امتلاك مساكن، يشرف على انجازها العقاريون بأسعار معقولة للاستفادة من دعم الدولة، كما أن العملية تعتمد على مساهمة الجميع: الدولة، المواطن، المرقي العقاري، البنوك.

وفي موضوع بحثنا تحدثنا حول تأثير المواصفات الداخلية لتلك الأحياء الجماعية على جودة الحياة الحضرية ومعرفة مدى جودة الحياة داخل تلك المساكن ومراحل التطور السكني والمواصفات الهيكلية للبناء والتنظيم المساحي للسكنات وما مدى فعاليتها في انعاش الوسط الحضري.

تكمن أهمية موضوع البحث في الدارسات الحضرية بصفة عامة ودارسة جودة الحياة داخل الأحياء الحضرية بصفة خاصة في الدراسات الحديثة التي تحاول الوصول إلى وضع نظرية شاملة، نظرا إلى أن البحث في هذا المجال مازال جديدا وغير مكتمل، ومدى تأثيرها على المحيط الحضري، وتكاملها لفهم موضوع جودة الحياة وكيفية قياسها، حيث تعد عملية تقييم جودة الحياة قاعدة أساسية لرسم خطط مستقبلية، وذلك لتنمية المجتمعات الحضرية والارتقاء بها إلى حياة أفضل.

في الدراسة الاستطلاعية للمحور الثاني المتمثل في حدود الاهتمام بالقرب الفيزيقي للمساكن في الأحياء الجماعية تسبب في ضياع قيم الخصوصية، بحيث نجد العديد من الاحياء الجماعية تتميز بقرب الفيزيقي المفرط داخل سكناتهم، مما قد يؤثر ذلك على قيم الخصوصية للأسرة الجزائرية المبنية على الأسس الدينة والتقاليد الإجتماعية كما وضحنها سابقا بالتفصيل في الجزء النظري، كما هناك جانب إحتياج الفرد في التعبير عن نفسه بطريقته انتقائية الخاصة داخل مساكنه، ففي الكثير من الاحيان نجد العديد من الافراد يسمعون أصوات بعضهم البعض وأحاديث بعضهم البعض من خلال الحركة او صوت المشي في البيت وغيرها مما يخلق بعض الإحراج والمشاكل النفسية التي تأثر على الفرد بالسالب.

من المفترض أن تختار الأسرة مسكنا يكون منسجما مع طريقة حياتها وأسلوب تفكيرها، لكن كثيرا ما نجد مساكن تعبر عن عدم تجاوب المبنى مع حياة الأسرة خاصة حركة سير المرأة داخل المسكن وكذا حياة الأطفال الذين لا يجدون فضاءات كافية لدراسة واللعب، فيحصل لديهم خلل في النمو الطبيعي السليم.

ونظرا لضيق المسكن وعدم إتساع غرفه للوظائف الضرورية أصبحت الأسرة تواجه مشكلة في كيفية إستخدام المسكن، ويتضح هذا عندما نجد أن مجالا معينا يستعمل لعدة وظائف.

من خلال التحليل التصوري لأغلب السكنات الجماعية نجد أن أغلب السكنات ذات الاسرة الواحدة في المسكن بنسبة كبيرة حتى تتمكن الاسرة من توفير السلامة والصحة النفسية

والجسمية لأفرادها يجب ان تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة ومعامل الراحة.

وفي هذا كله يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والأمن في المسكن كإتساع المسكن وشساعته، حيث من شأنه أن يجلب الراحة للساكن ويقيه الكثير من المشاكل التي يتسبب فيها ضيق المسكن، فتوزع أفراد الاسرة على غرف المنزل تبعا لسنهم وجنسهم تعتبر من الأمور بالغة الأهمية وتعتبر شرط أساسي للسكن الملائم للعيش.

وبوجود أسرتين بمسكن الواحد بنسبة صغيرة قد يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية بين أفراد الاسرة داخل المسكن الواحد وبالتالي هو بدوره يؤثر على نوعية السكن.

كما نجد أن أغلب الذين في السكنات الجماعية من النوع التساهمي او الترقوي ان اغلبيتهم من حاملي الشهادات الجامعية بنسبة كبيرة ثم تليها الاطوار الدراسية الاخرى منه نرى ان غالبية ارباب الاسر من حاملي الشهادات الجامعية وهذا ما ينعكس ايجابا على التعامل مع الوسط السكني بطريقة عقلانية.

نلاحظ أن التداخل على مستوى السكنات يتم تغييره في التصميم الداخلي للسكن من طرف الساكن، وهذا راجع الى عدم تناسب عدد الغرف مع حجم الاسرة أو أن تصميم السكن لا يعجب الساكن، أما الذين لم يقوموا بتغييره لتناسبه مع عدد أفراد الاسرة مع المسكن او لوعيهم بعدم افساد شكل السكن.

نجد معظم أفراد الاسرة لا يشعرون بالاستقلالية هذا راجع الى صغر حجم الاسرة وأحيانا صغر سن افرادها وراجع لعدة اسباب اغلبها مرتبطة بالوازع الديني وعادات الشعب الجزائري المسلم الذي يفرق بين الذكر والانثى، وضيق المساحة يجعل تطبيق ذلك صعبا، حيث الفرد خاصة الشباب يسعون الى الاستقلالية بأخذ غرفة لوحدهم وقد يرجع الى عدم الارتياح والخصوصية

كذلك من خلال التحليل التصوري للسكنات الجماعية نجد بنسبة كبيرة ان العلاقة بين الساكنين سطحية وبنسبة صغيرة لا توجد علاقة اصلا وهذا يدل انه لا يوجد تواصل اجتماعي بين الافراد داخل عمارة بين العمارات وهذا يؤثر سلبا على نوعية السكن والقرب الفيزيقي للمساكن.

ولاحظنا أن معظم السكان يقيمون احتفالاتهم داخل السكن بنسبة وهذا قد يخلق جو من الازعاج لدى الجيران وبنسبة اقل يضطرون الى كراء قاعة للاحتفالات في المناسبات بسبب ضيق المساحة.

ورأينا أن اغلبية السكان غير راضيين عن الاقامة في السكن راجع لعدم الاحساس بالراحة والامان مع غياب قيم الخصوصية والازعاج بسبب حركة والاصوات داخل المساكن بين الجيران ففي الكثير من الاحيان ما تكون الغرف نظرا للقرب الفيزيقي ما يشكل قلقا وعدم الشعور بالراحة والتحدث بإرتياح.

قد يعود عنصر غياب الراحة والاستقلالية داخل السكن الى التصميم مثلا في شكل الغرف، حيث قد يشكل مدخل السكن مقابل سكن اخر مباشرة على الأجزاء المشتركة نوع من الازعاج بين الافراد نظرا لقيم الاسرة الجزائرية ويقلل من امكانية اقامة علاقة جيدة.

نلاحظ انه يوجد داخل كل مسكن وفي كل غرفة بها ثلاث افراد او اكثر وهذا ما يبرز الكثافة المرتفعة للمساكن خاصة الجماعية لهذا يلجا العديد من السكان الى غلق الشرفات والاستفادة من مساحتها حيث نجد هذه المساكن تعاني من رطوبة عالية في فصل الشتاء من جراء التكدس، وفي اضافة غرفة التزاحم في غرفة واحدة، هذا التزاحم ينجم عنه العديد من المشاكل ومنها عدم الشعور بالحرية و الاستقلالية و الخصوصية مما يفقد المسكن وظيفته كمسكن.

لذا نستنتج أن دفتر الشروط لا يتوافق مع العائلة الجزائرية من حيث التصميم وكذا المساحة فهو عبارة عن نسخ من دول غربية طبق في مجتمع مختلف عنه كل الاختلاف.

كذلك تؤثر عملية جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية بالأخذ بعين الاعتبار على منظور جاء في الدراسات السابقة الحديثة من الأشكال الجديدة للسكن الجماعي والذي يستقطب العديد من المهتمين سواء المواطنين أو المتعاملين العقاريين لإمكانية امتلاك المساكن والمدن من هذا البحث التعريف بصيغة السكن الجماعي وتحديد أثار طبقية في ميدان المجالية والاجتماعية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

ومن خلال معرفة واقع مستوى جودة الحياة الحضرية وكيف تتأثر تلك الأحياء والمساكن الجماعية بمدينة بسكرة وتحديد المواصفات الفيزيقية لتلك السكنات من حيث المساحة السكنية والأشكال البنائية من شانه أن يخلق مجموعة من التأثيرات على مستوى جودة الحياة الحضرية التي يحظى بها سكان الأحياء الجماعية لمدينة بسكرة.

خاتمة

خاتمة

جاء هذا العمل من أجل تسليط الضوء على موضوع مهم وهو المواصفات الفيزيقية للمساكن في الاحياء الجماعية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية والتي تندرج ضمن الأبحاث العلمية الجديرة بالاهتمام بميدان الدارسات العمرانية والمعمارية، حيث يشكل محاور تخص بالدرجة الأولى حياة السكان في الاحياء السكنية الجماعية.

أن هذا الموضوع يحظى بالتبني الواسع سواء على مستوى الاستخدام العلمي أو الاستخدام العام في حياتنا اليومية، فموضوع السكن الجماعي اصبح يشهد ديناميكية سكنية جديدة في مجال السكن، ومن خلال دارستنا لموضوع السكن الجماعي توصلنا أنه يمثل حاجة ضرورية وأساسية للفرد ولا غنى عنها، وأن أهميته تفوق ذلك لتمس الجانب الاقتصادي وحتى السياسي للدول، حيث يتميز السكن الجماعي بعدة خصائص اقتصادية واجتماعية، إذ يعتبر البذرة الأساسية لادخار العائلات ذات الدخل المرتفع والمتوسط على السواء، نظرا لتنوعه خصائصه حيث يسمح لتخصيص للاستثمار في مجال السكن الاجتماعي وغيره على السواء.

- تعتبر الحاجيات الفيزيائية للسكن الجماعي التي تحسن من الإطار الحياتي للأسرة من العوامل المؤثرة على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية
- جودة الحياة بمنطقة ما هي الا تكامل وتوافر العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية لتلك المنطقة والتي توفر للسكان الراحة النفسية والأمان، الاجتماعي القطاع العمراني وقطاع البنية الأساسية والخدمات.

ومن خلال دارستنا لموضوع الاحياء الجماعية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين: توضيح المواصفات الداخلية لتلك السكنات داخل الاحياء وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية بحيث اختص القسم النظري بتقديم بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بمفهوم السكن إضافة إلى استعراض انواعه وخصائصه و الحاجات الفيزيائية للتصميمات الداخلية ثم مجال الارتقاء بجودة الحياة في الأحياء السكنية، وكيف تأثر تلك الخصائص، لنتطرق بعدها إلى الدارسة التحليلية التصورية للأحياء السكنية وذلك من خلال التعرف على الخصائص الداخلية والتصميم المعماري والتحديد المساحي وحول الاهمية الاجتماعية الاقتصادية، العمرانية.

خاتمة

في الأخير نأمل أن تكون هذه الجوانب التي تم التطرق إليها في هذا الموضوع كمحاولة منا لتقييم مدى تأثير الاحياء الجماعية للسكنات على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية، وبحثنا مجرد حلقة في سلسلة البحوث الرامية إلى الارتقاء بجودة الحياة الحضرية بالأحياء الجماعية والتي من شأنها تحسين الحياة الإنسانية الحضرية داخل الأحياء السكنية.

قائمة المراجع والمصادر

باللغة العربية:

❖ **المصادر (القواميس و المراجع):**

1. الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **الكبائر**، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، بيروت، سنة 1975.

2. بوتفونشت مصطفى، **العائلة الجزائرية**، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984.

3. الجبالي رامي محمد وخطاب عامر محمد، **التصميم الحضري**، سنة 2006.

4. جريدة الخبر، **إسلاميات**، يوم الأربعاء2005/02/09.

5. الحيدري علي، **التصميم الحضري**، سنة 2002.

6. دليمي عبد الحميد، **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2004.

7. دينكن ميشال، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، ط1، سنة1981.

8. سعيد محمد سلوى، **الإسكان والمسكن والبيئة**، دار الشروق، جدة، سنة 1986

9. طيارة مكي رجاء، **مقاربة نفسية إجتماعية للمجال السكني**، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت ط1، سنة 1995.

10. عوف أحمد محمد صالح الدين، **مقدمة في التصميم العمراني**.

11. غيث محمد عاطف وآخرون، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة1979.

❖ **الكتب والمقالات:**

1. بن غضبان فؤاد، **جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقييم**، ط1، سنة 2015.
2. بوجمعة خلف الله، **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، سنة 2005.
3. بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1995.
4. حامد خالد، **منهج البحث العلمي**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 2003.
5. الخشاب مصطفى، **الاجتماع العائلي**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة1966.
6. دسوقي كمال، **الاجتماع ودراسة المجتمع**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، سنة1971.
7. السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1987.
8. السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مداخل نظرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة1981.
9. شوقي قاسم وسليماني صباح، **السكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد19، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2019.
10. العسوي عبد الرحمان محمد والعسوي عبد الفتاح محمد، **مناهج البحث العلمي**، دار الراتب الجامعية، 1997/1996.

11. عمر خليل، **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، سنة1981.

12. مزاهرة أيمن، **الصحة والسلامة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، سنة2000.

13. مصطفى كمال فاتن، **تأثيث المسكن**، مجلة المودة، العدد 33، القاهرة، فيفري2005.

❖ **المذكرات و الرسائل:**

1. بيومي محمد أحمد وعبد العليم ناصر عفاف، **علم الاجتماع العائلي**، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003.

2. شايب نور الإيمان ومحل عين إيمان، **دراسة نقدية للمنطقة السكنية الحضرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية في اطار المشروع الحضري، سنة 2013.

3. الصادق مزهود، **أزمة السكن في ضوء المجال الحضري دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة**، دار النور الهادف، الجزائر، سنة 1995.

4. محمد عبد المنعم نور، **الحضارة والتحضر**، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، سنة 1970.

5. مطاوع خليل عبد الله، **مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية البيئة المجال الحضري**، رسالة ماجستير في بيئة المجال، قسنطينة، جوان 1994.

❖ **الملتقيات:**

1. عبد المعطي وحسن مصطفى، **الرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر**، وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوية للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر.
2. قناوي عبد الرحيم قاسم والسالم عصام عبد، **جودة الحياة والعمران في المناطق العشوائية**، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر.

باللغة الفرنسية:

1. Cf. Eleb, Ph M.Simon, **Le logement contemporain entre confort**, désir et normes 1995-2012, MARDAGA , Paris, 2013.
2. Chimera, University of EssexDepartment of the Environment, **Transport and the Regions (1999)**, A better quality of life, A strategy for sustainable development for the UK, London: HMSO, T.(2000)QUALITY OF LIFE INDICATORS AND THE DHC, Health Promotion Consultant, Ontario.
3. P.Serfaty Garzon,Chez soi, **Les territoires de l'intimité**, Armand Colin, Paris, 2003.
4. Paul henri chambard delawe, **Des hommes et des villes**, petite bibliothèque, Paris.
5. S.Larbi Messaoud, **L'art de L'espace :du moi peau à la maison peau**, Problème de congruence entre rêve etréalité, Mémoire de l'obtention du diplôme de Magister en Architecture.
6. Université Usto Anderson, B.(2004) **Information Society Technologies and Quality of Life**, A Literature Review and a Tool for Thought.

الإستبيان

البيانات الشخصية:

1. الجنس ذكر/ أنثى
2. السن:.....
3. المستوى التعليمي: أمي/ إبتدائي/ متوسط/ ثانوي/ جامعي
4. نوع السكن السابق: فردي/ نصف جماعي/ جماعي
5. ما هي مساحة المسكن:

المحور الأول: التخصيص الوظيفي للمساكن الجماعية عامل توتر داخلي لأفراد الأسرة

6. ما هو عدد الأفراد القاطنين بالمسكن:.....
7. ما هو عدد كل من: الذكور / الإناث
8. عدد الغرف بالمسكن: غرفتين/ 03 غرف/ 04 غرف/ أكثر من 04 غرف
9. هل قمت بإجراء تعديلات على المسكن: نعم/ لا
10. إذا كانت الإجابة بنعم: أذكر ما هو نوع التعديل الذي قمت به:
    - زيادة عدد الغرف
    - توسعة مساحة الغرف
    - تصغير حجم الغرف
    - إلغاء الشرفات:
    - أخرى: أذكرها.....
11. هل أصبح المسكن بعد التعديلات أكثر استجابة لمتطلبات الأسرة: نعم/لا
12. في حالة الإجابة بلا، ما الذي ما زال ينقص:.....

13.ما هي مساحة المطبخ:

14.هل تستجيب مساحة المطبخ للمتطلبات الأسرية: نعم/لا

15.أين يتم تناول الطعام: في المطبخ/ وسط الدار/ في غرفة استقبال الضيوف/

16.أين يمكث أفراد الأسرة عندما يكونون داخل المسكن: بغرفهم/ في غرفة استقبال الضيوف/ وسط الدار/

17.هل تستشعرون بالهدوء والراحة داخل المسكن: نعم/ لا

المحور الثاني: القرب الفيزيقي للمساكن في الأحياء الجماعية تسبب في ضياع قيم الخصوصية

18. داخل مسكنكم، هل تسمعون أصوات أحاديث بعضكم البعض في غرفكم: نعم / لا

19.هل تسمعون أصوات حركة جيرانكم في مساكنهم : نعم/لا

20.إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي أنواع الحركة التي تسمعونها: في الحمام/ الحركة في المطبخ/ المشي في البيت

21.هل يتم ذلك بشكل دائم: نعم/ لا

22.وهل تسمعون أصوات أحاديثهم: نعم/ لا

23.نوع الأحاديث الذي تصل إليكم، هل هي: كلام خاص/ كلام عام/ أسرار عائلية

24.هل يشكل ذلك لكم عامل إزعاج وتوتر: نعم/لا

25.في مسكنكم السابق، هل كنتم تعيشون مثل هذا الوضع: نعم / لا

26.هل توجد هناك تدابير معينة اتخذتموها في هذا الصدد: نعم/ لا

27.إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي على وجه التحديد.....

الملخص

يهدف هذا البحث المرسوم بالعنوان" المواصفات الفيزيقية للمساكن للأحياء الجماعية وأثرها على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية" الى معرفة أهمية السكن الجماعي والمواصفات المشكلة لتجسيد هذه المساكن واستعمال الأسر والجماعات لقضائهم السكني نظر لتغييره بالعديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ويعبر ويشير لأشكال المختلفة الداخلية للمساكن، تعتبر البنايات الجماعية

تعريف السكن الجماعي برز هذا النمط من السكن في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي أنجزه المستعمر يعرف الأحياء لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية، انتهجت الجزائر في السياسة لبناء العمارات، وقامت بالعديد من المشاريع الإسكانية وبناء العديد من المناطق السكنية الحضرية الجديدة بهدف التحكم في التوسع العمراني وكيف تأثر على جودة الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية، أن تخوض في هذه المذكرة لمعرفة هذا الواقع من خلال إجابة على تساؤلات الإشكالية.

خصوصا أن جودة الحياة الحضرية إحدى أهم المواضيع الحديثة التي تهدف الى تشخيص وتقييم مختلف المتغيرات الاجتماعية من أجل معرفة واقع جودة الحياة داخل تلك الأحياء الجماعية

تناول موضوعنا بحثنا دراسة حول السكنات في الأحياء الجماعية للعيش السكن الجماعي حيث تطلب الأمر متغير أولى لمعرفة مواصفات الداخلية للسكن من خلال معرفة مساحة والأشكال البنائية له وتأثير ذلك على الحياة الحضرية للأسرة الجزائرية، باستخدام مجموعة من المتغيرات التي قادتنا في الأخير الى القيم نهائي.

Résumé

Cette recherche vise « les spécifications physiques de la vie communale et son impact sur la qualité de vie urbaine de la famille

algérienne » Savoir l'importance du logement collectif et les spécifications du problème de la matérialisation de ces habitations et de l'utilisation des familles et des communautés pour que leur juridiction résidentielle le modifie avec de nombreuses caractéristiques économiques et sociales et pour refléter et indiquer différentes formes internes de logement, bâtiments collectifs sont considérés comme.

Définition de logement de masse Ce style de logement a émergé en Algérie à l'ère du colonialisme français accompli par les quartiers colonisés connus pour assembler la population rurale urbaine, l'Algérie a adopté la politique de construire des bâtiments, et a mené de nombreux projets de logements La construction de nombreux nouveaux quartiers urbains résidentiels pour contrôler l'expansion urbaine et l'influence de la qualité de la vie urbaine de la famille algérienne est de passer par cette note pour découvrir cette réalité en répondant à des questions problématiques.

En particulier, la qualité de la vie urbaine est l'un des sujets les plus récents conçus pour diagnostiqur et évaluer différentes variables sociales afin de connaître la réalité de la qualité de vie dans ces quartiers , S'adressant à notre sujet, nous avons cherché une étude sur le logement résidentiel dans la vie de masse, où il a fallu une première variable pour connaître les spécifications intérieures du logement en connaissant l'espace et les formes de construction de celui-ci et son impact sur la vie urbaine de la famille algérienne, en utilisant un ensemble de variables qui nous a finalement conduit aux valeurs finales.